

## أثر اللُّغَةِ فِي الْعَقَائِدِ عِنْدَ الْإِمَامِ السُّهَيْلِيِّ (ت 581 هـ) فِي الرَّوْضِ الْأَنْفِ .

إعداد الباحث

ممدوح شعبان محمد موسى

### المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ ، والصلاةُ والسلامُ على خيرِ خلقه محمدٍ وآله الطَّيِّبينَ الطَّاهرينَ وجميعِ الصَّحابةِ رضوانَ الله تعالى عليهم أجمعينَ .

### وبعدُ

فلقد دافع الإمام السُّهَيْلِيُّ عن عقيدة أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ دفاعاً عظيماً ، وكانَ تمسُّكُهُ بتلكِ العقيدةِ واضحاً جلياً في الرَّوْضِ الْأَنْفِ ، وذلكَ من خلالِ مصادره التي اعتمدَ عليها في تصنيفِ الرَّوْضِ الْأَنْفِ ، فلم ينقلَ فيه عن العلماءِ المخالفينِ لمذهبِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ ، ولقد هاجمَ المعتزلةَ والروافضَ والمبتدعةَ ، ورفضَ مصادرهـم الشَّرْعِيَّةَ واللُّغَوِيَّةَ .

قال السُّهَيْلِيُّ فِي تَمَسُّكِهِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ : " ونعوذُ بالله أن نَنزَعَ فِي ذَلِكَ بِمَنْزَعِ فِلْسُفِي أَوْ مَقَالَةٍ بَدْعِيٍّ أَوْ رَأْيٍ مَجْرَدٍ مِنْ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ ، وَلَكِنْ بِنُطُوخَاتٍ مِنَ الشَّرِيعَةِ وَإِشَارَاتٍ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ يُعْضِدُ بَعْضُهَا بَعْضاً ، وَيُنَادِي بَعْضُهَا بِتَصْدِيقِ بَعْضٍ } وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافاً كَثِيراً { "

(1) (2).

ولقد استخدمَ السُّهَيْلِيُّ اللُّغَةَ فِي دِفَاعِهِ عَنْ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَعَنْ مَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ فِي الْفُرُوعِ ، وَاشْتَهَرَ السُّهَيْلِيُّ بِحَدِّثِهِ عَلَى مُخَالَفِيهِ وَإِعْظَامِهِ لِمَذْهَبِ أَهْلِ الْحَدِيثِ .

قال الدكتور إبراهيم البنا: " إِنَّ السُّهَيْلِيَّ الْمُتَكَلِّمَ كَانَ يَفَكِّرُ بِاللُّغَةِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ ، وَإِنَّ السُّهَيْلِيَّ بِمَا قَدَّمَهُ مِنْ بَحْوثٍ كَلَامِيَّةٍ يُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ مِنْ أَعْلَامِ الْمُتَكَلِّمِينَ الْمُنَافِحِينَ عَنْ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ لَا عَنْ تَقْلِيدٍ وَاتِّبَاعٍ ، وَلَكِنْ عَنْ اجْتِهَادٍ وَاسْتِقْلَالٍ " (3).

ولقد كشفَ السُّهَيْلِيُّ عن اعتماده على كلام العرب في تفكيره قائلاً : " وقد رُوي أنّ  
تَفَكَّرَ ساعةً خَيْرٌ مِنْ عِبَادَةِ سَنَةٍ، مَا لَمْ يَكُنِ النَّظْرُ وَالتَّفَكِيرُ مُجَرَّدًا مِنْ مُلَاحَظَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ،  
وَمُقْتَضَى كَلَامِ الْعَرَبِ " (4).

\*\*\*

### اهتمام السُّهَيْلِيِّ بِالْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ .

كَانَ جُلُّ دِفَاعِ السُّهَيْلِيِّ فِي الرَّوْضِ الْأَنْفِ فِي الْعَقَائِدِ ، وَخَصَّ الْعَقِيدَةَ فِي اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى  
— بِالدِّفَاعِ ضِدَّ الْمَذَاهِبِ الْمُخَالَفَةِ لِمَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَلَقَدْ نَالَ دِفَاعُهُ عَنِ النَّبِيِّ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ — جَانِبًا كَبِيرًا فِي الرَّوْضِ الْأَنْفِ .

وَلَقَدْ خَصَّ السُّهَيْلِيُّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ بِالْمَدْحِ وَالتَّنَائِي، وَأَنَّهُ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — كَانَ الْأَحَقُّ  
بِالْخِلَافَةِ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — مُسْتَعْمَدًا لِلُّغَةِ فِي ذَلِكَ (5). وَلَقَدْ  
تَأَثَّرَ السُّهَيْلِيُّ بِشَيْخِهِ ابْنِ الْعَرَبِيِّ فِي دِفَاعِهِ عَنِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ، فَلَقَدْ وَافَقَهُ فِي الْأَحْكَامِ  
الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي قَالَ بِهَا فِي " أَحْكَامِ الْقُرْآنِ " وَفِي " الْعَوَاصِمِ مِنَ الْقَوَاصِمِ " .

### أَثَرُ اللُّغَةِ فِي الْعَقَائِدِ عِنْدَ الْإِمَامِ السُّهَيْلِيِّ فِي الرَّوْضِ الْأَنْفِ .

أَوَّلًا : الْعَقِيدَةُ فِي اللَّهِ وَصِفَاتِهِ .

#### 1- خَلْقُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ ، وَاسْمُ التَّفْضِيلِ .

" وَالْأَسْمَاءُ عِبَارَةٌ عَنِ الْمِسْمَى ، وَهِيَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ — سُبْحَانَهُ — الْقَدِيمِ ، وَلَا نَقُولُ فِي كَلَامِ  
اللَّهِ : هُوَ هُوَ ، وَلَا هُوَ غَيْرُهُ ، كَذَلِكَ لَا نَقُولُ فِي أَسْمَائِهِ الَّتِي تَضَمَّنْهَا كَلَامُهُ ، إِنَّهَا هُوَ ، وَلَا هِيَ  
غَيْرُهُ (6) ، فَإِنَّ تَكَلُّمَنَا نَحْنُ بِأَلْسِنَتِنَا الْمَخْلُوقَةِ وَالْفَاظِنَا الْمَحْدُثَةِ ، فَكَلَامُنَا عَمَلٌ مِنْ أَعْمَالِنَا ، وَاللَّهُ  
— سُبْحَانَهُ — يَقُولُ : { وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ } (7) . وَقَبْحًا لِلْمَعْتَزِلَةِ ، فَإِنَّهُمْ زَعَمُوا : أَنَّ  
كَلَامَهُ مَخْلُوقٌ ، فَأَسْمَاؤُهُ عَلَى أَصْلِهِمُ الْفَاسِدِ مُحْدَثَةٌ غَيْرُ الْمِسْمَى بِهَا ، وَسَوَّوْا بَيْنَ كَلَامِ الْخَالِقِ  
وَكَلَامِ الْمَخْلُوقِ فِي الْغَيْرِيَةِ وَالْحُدُوثِ (8) ، وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا وَصَحَّ جَوَازُ التَّفْضِيلِ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ إِذَا  
دَعُوْتَ بِهَا ، فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي تَفْضِيلِ السُّورِ وَالْآيِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ ، فَإِنَّ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى  
التَّلَاوَةِ الَّتِي هِيَ عَمَلُنَا لَا إِلَى التَّلَوِّ الَّذِي هُوَ كَلَامُ رَبِّنَا، وَصِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ الْقَدِيمَةِ وَقَدْ قَالَ —

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِأَيِّ بْنِ كَعْبٍ: " أَيُّ آيَةٍ مَعَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَعْظَمُ؟ فَقَالَ: { اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ } (9) فَقَالَ: لِيَهْنَكَ الْعِلْمُ أَبَا الْمُنْذِرِ " (10).

ومحال أن يريد بقوله: أعظم معنى عظيم، لأن القرآن كله عظيم، فكيف يقول له: أي آية في القرآن عظيمة؟ وكل آية فيه عظيمة كذلك، وكل ما استشهدوا به من قولهم: أكبر بمعنى كبير، وأهون بمعنى هين باطل عند خُذّاق النُّحاة، ولو كان صحيحاً في العربية، ما جاز أن يحمل عليه قوله: " أي آية معك في كتاب الله أعظم " لأن القرآن كله عظيم (11)، وإما سأله عن الأعظم منه والأفضل منه في ثواب التلاوة، وقُرِبَ الإجابة " (12).

ناقش الإمام السُّهَيْلِيُّ فِي شَاهِدِهِ ثَلَاثَ قَضَايَا خِلَافِيَةٍ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْأَصُولِ ارْتَبَطَتْ بِاللُّغَةِ

الأولى: قضية الاسم والمسمى.

الثانية: قضية خلق أفعال العباد.

الثالثة: قضية هل في القرآن شيء أفضل من شيء؟

ولقد قال الإمام السُّهَيْلِيُّ فِي الْقَضِيَةِ الْأُولَى بِأَنَّ الْأِسْمَ غَيْرَ الْمِسْمَى، وَلَقَدْ فَصَّلَ الْقَوْلَ فِيهَا فِي " نَتَائِجِ الْفِكْرِ " قَائِلاً: " إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمْ يَزَلْ بِجَمِيعِ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَنَحْوِ إِذَا قُلْنَا: " الْأِسْمُ غَيْرَ الْمِسْمَى، فَلَيْسَ يَلْزُمُنَا مِنْ ذَلِكَ حَدُوثُ أَسْمَائِهِ - تَعَالَى - وَإِنْ كَانَ كُلُّ غَيْرِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - مَخْلُوقاً وَمُحْدَثاً... وَثَبَتَ بِمَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْبُرْهَانِ أَنَّ الْأِسْمَ هُوَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى الْمِسْمَى، وَإِنَّهُ غَيْرُهُ، فَرَجَعَ الْحَدُوثُ إِلَى عِبَارَاتِ الْمَخْلُوقِينَ وَأَلْفَاظِهِمْ " (13).

وقال الإمام السُّهَيْلِيُّ مَفْرَقاً بَيْنَ تَلْقِيِ اسْمِ اللَّهِ مِنْ كَلَامِهِ - سُبْحَانَهُ - وَمِنْ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ قَائِلاً: " وَآلِ الْمَعْنَى إِلَى أَنَّ اسْمَهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - إِذَا تَلَقَّيْتَهُ مِنْ كَلَامِهِ فَلَا تَقُلْ: هُوَ هُوَ، وَلَا تَقُلْ هُوَ غَيْرُهُ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مِنْ كَلَامِهِ الْقَدِيمِ، وَإِذَا تَلَقَّيْتَهُ مِنْ كَلَامِ غَيْرِهِ، فَهُوَ لَا مَحَالَةَ غَيْرَ الْمِسْمَى، إِذَا الْأِسْمُ كَلِمَةٌ فَحَكْمُهَا حَكْمُ الْكَلَامِ الَّذِي هُوَ مِنْهُ، وَالْقَائِلُ بِأَنَّ الْأِسْمَ هُوَ الْمِسْمَى عَلَى الْإِطْلَاقِ مُخَالَفٌ لِمَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ، لِأَنَّ أَصْلَهُمْ فِي الْكَلَامِ أَنَّ لَا يُقَالُ: هُوَ هُوَ " (14).

ولقد وافق الإمام الطحاوي وأبو العز الحنفي الإمام السُّهَيْلِيُّ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ اسْمِ اللَّهِ مِنْ كَلَامِهِ وَبَيْنَ " اللَّهُ " اسْمٍ عَرَبِيٍّ فِي قَوْلِهِمَا: " وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمُ الْأِسْمَ عَيْنَ الْمِسْمَى أَوْ غَيْرِهِ؟ وَطَلَمَا غَلَطَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي ذَلِكَ وَجَهَلُوا الصَّوَابَ فِيهِ، فَلَا اسْمٌ يُرَادُ بِهِ الْمِسْمَى تَارَةً، وَيُرَادُ بِهِ اللَّفْظُ

الدّلّ عليه أُخرى ، فإذا قلتَ قالَ اللهُ كذا أو سَمِعَ اللهُ مِن حمدِهِ ، ونحو ذلك فهذا المرادُ به المسمّى نفسه ، وإذا قلتَ اللهُ اسمٌ عربيٌّ والرحمنُ اسمٌ عربيٌّ والرحيمُ من أسماءِ اللهُ - تَعَالَى - ونحو ذلك فالاسمُ هاهنا هو المرادُ لا المسمّى " (15).

وَيَرى البَاحِثُ أَنَّ الإمامَ القرطبيَّ قَدْ فَصَّلَ القولَ فِي قضية الاسمِ والمسمّى معتمداً على اللُّغة قائلاً : " اسمٌ ، وزنه أفعُ ، والذاهبُ منه الواوُ ، لأنّه مِن سَمَوْتُ ، وجمعه أسماءٌ ، وتصغيرُهُ سَمِيٌّ . فَإِنَّ مَنْ قالَ الاسمَ مشتقُّ من الواوِ يقولُ : لم يزل اللهُ - سُبْحَانَهُ - موصوفاً قَبْلَ وجودِ الخلقِ وبعد وجودِهِم وعند فناءهِم ، ولا تأثيرَ لهم فِي أسمائِهِ ولا صفاتِهِ وهذا قولُ أهلِ السُّنَّةِ . ومن قالَ : الاسمُ مشتقُّ مِنَ السِّمَةِ يقولُ : كانَ اللهُ فِي الأزلِ بلا اسمٍ ولا صفةٍ ، فلَمَّا خَلَقَ الخَلْقَ جعلوا له أسماءً وصفاتٍ ، فإذا أفنَاهم بقي بلا اسمٍ ولا صفةٍ ، وهذا قولُ المَعْتَرِلةِ ، وهو خلافُ ما أَجمَعَت عليه الأئمّةُ ، وهو أعظمُ فِي الخطأ من قولِهِم : إِنَّ كلامَهُ مخلوقٌ ، تَعَالَى اللهُ عن ذلك ، وعلى هذا الخلافِ وقعَ الكلامُ فِي الاسمِ والمسمّى ، فذهب أهلُ الحقِّ فيما نقلَ القاضي أبو بكر بن الطيب إلى أَنَّ الاسمَ هو المسمّى . وارتضاه ابنُ فورك ، وهو قولُ أبي عبيدةَ وسيبويه ، فإذا قالَ قائلٌ : اللهُ عالمٌ ، فقولُهُ دالٌّ على الذاتِ الموصوفةِ لكونه عالماً ، فالاسمُ كونه عالماً وهو المسمّى بعينه ، وكذلك إذا قالَ اللهُ خالقٌ ، فالخالقُ هو الربُّ ، وهو بعينه الاسمُ ، فالاسمُ هو المسمّى بعينه من غير تفصيلٍ " (16).

ولقد وافق الإمامُ السُّهَيْلِيُّ جمهورَ أهلِ السُّنَّةِ فِي قولِهِم : إِنَّ أسماءَهُ قديمةٌ ، وإنَّ أفعالَ العبادِ هي خلقُ اللهُ وكسبُ من العبادِ (17).

ولكن السُّهَيْلِيُّ فِي شاهده لم يتعرض لسببِ الخلافِ بين أهلِ السُّنَّةِ والمَعْتَرِلةِ فِي قوله - تَعَالَى - { وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ } (18) وفي إعرابِ " ما " .

قال أبو البركات بنُ الأنباريِّ : " وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ (96) مَا فِي موضعِ نصبٍ بالعطفِ على الكافِ والميمِ ، وهي مع الفعلِ مصدرٌ ، وتقديرُهُ خَلَقَكُمْ وعملَكُمْ ويجوزُ أَنْ تكونَ " ما " استفهاميةً فِي موضعِ نصبٍ بـ " تعملون " على التحقيرِ لعمليهِم والتصغيرِ له ، والوجهُ الأولُ أظهرُ " (19).

وقال الرَّحْمَشَرِيُّ منتصراً للمعتزلة إِنَّ " مَا " موصولةٌ : " فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا أَنْكَرْتَ أَنْ تَكُونَ مصدريةً لا موصولةً ، ويكون المعنى والله خلقكم وعملكم " (20).

وقال الإمام الثُّرَيْبِيُّ منتصراً لأهل السُّنَّةِ مستخدماً اللُّغَةَ والحديثَ في قوله : " والأحسنُ أَنْ تَكُونَ " مَا " مع الفعلِ مصدرًا ، والتقديرُ والله خلقكم وعملكم وهذا مذهبُ أهلِ السُّنَّةِ : أَنَّ الأفعالَ حَلَقٌ لله - عَزَّ وَجَلَّ - واكتسابٌ للعبادِ ، وفي هذا إبطالُ مذاهبِ القدريةِ والجبريةِ . وروى أبو هريرة عن النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال : " إِنَّ اللهَ خَالِقُ كُلِّ صَانِعٍ وصنعتِهِ " (21).

ولقد وافق الإمام السُّهَيْلِيُّ أبا الحسن الأشعريَّ في قوله لا تفاضلَ بين الآياتِ والسورِ في كتاب الله - تَعَالَى - لأنَّ الكلامَ كلامُ الله .

ولقد قال فريقيُّ من علماءِ الأصولِ بالتفاضلِ مستندينَ إلى ما وردَ في أحاديثِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

ويرى الباحثُ أَنَّ الإمامَ الرَّزَكَشِيَّ قد فضَّلَ القولَ في تلكَ المسألةِ وجاءَ بجميعِ الأقوالِ ورجَّحَ بعضها على بعضٍ في قوله : " هل في القرآنِ شيءٌ أفضلُ من شيءٍ؟ وقد اختلفَ الناسُ في ذلك ، فذهب الشيخُ أبو الحسن الأشعريُّ ، والقاضي أبو بكرٍ وأبو حاتم بن حبانٍ وغيرهم إلى أَنَّهُ لا فضلَ لبعضٍ على بعضٍ ، لأنَّ الكلَّ كلامُ الله ، وكذلك أسماءُوه - تَعَالَى - لا تفاضلَ بينها ، وقوله : أعظمُ سورةٌ ، أرادَ به في الأجرِ ، لا أنَّ بعضَ القرآنِ أفضلُ من بعضٍ .

وقال قومٌ بالتفضيلِ لظاهرِ الأحاديثِ ، ثمَّ اختلفُوا فقال بعضهم : الفضلُ راجعٌ إلى عِظَمِ الأجرِ ومضاعفةِ الثوابِ بحسبِ انفعالاتِ النفسِ وخشيتها وتدبرها وتفكيرها عند ورودِ أوصافِ العلاءِ .

وقيلَ بل راجعٌ لذاتِ اللفظِ ، وأنَّ ما تضمَّنَه قوله - تَعَالَى - { وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ } (22) وآيةُ الكرسيِّ وآخرُ سورةِ الحشرِ وسورةِ الإخلاصِ مِنَ الدلالاتِ على وحدانيتهِ وصفاته، ليسَ موجوداً مثلاً في { تَبَّتْ يَدَا أَبِي هَبٍ وَتَبَّ } (23) وما كان مثلها، فالتفضيلُ إمَّا هو بالمعاني العجيبةِ وكثرتها ، لا من حيثِ الصفةُ ، وهذا هو الحقُّ .

وتوسَّطَ الشَّيْخُ عَزُّ الدِّينِ فَقَالَ : " كَلَامُ اللَّهِ فِي اللَّهِ أَفْضَلُ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ فِي غَيْرِهِ فِ { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ } (24) أَفْضَلُ مِنْ { تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ } " (25).

ولقد قال الإمام الفَرُطِيُّ بالتفاضل بين كلام الله في تفسير قوله - تَعَالَى : { مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِئُهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا } (26) قال : " لَفْظَةُ " بِخَيْرٍ " صِفَةُ تَفْضِيلٍ ، وَالْمَعْنَى أَنْفَعُ لَكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ فِي عَاجِلٍ إِنْ كَانَتِ النَّاسِخَةُ أَخْفَى ، وَفِي آجَلٍ إِنْ كَانَتْ أَثْقَلُ وَمِثْلَهَا إِنْ كَانَتْ مُسْتَوِيَّةً ، وَقِيلَ لَيْسَ الْمُرَادُ بِخَيْرِ التَّفْضِيلِ ، لِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ لَا يَتَفَاوَضُ . وَإِنَّمَا هُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ : { مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا } (27) أَي فَلَهُ مِنْهَا خَيْرٌ ، أَي نَفْعٌ وَأَجْرٌ ، لَا الْخَيْرَ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى الْأَفْضَلِ ، وَيَدُلُّ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ : " أَوْ مِثْلَهَا " (28).

\*\*\*

## 2- " اللَّهُ " اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ ، وَالْإِضَافَةُ إِلَيْهِ .

" وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي التَّسْعَةِ وَالتَّسْعِينَ اسْمًا : إِنَّهَا كَلِمَةٌ تَابِعَةٌ لِلْإِسْمِ الَّذِي هُوَ اللَّهُ ، وَهُوَ تِمَامُ الْمِائَةِ ، فَهِيَ مِائَةٌ عَلَى عَدَدِ دَرَجِ الْجَنَّةِ ، إِذْ قَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّهَا مِائَةٌ دَرَجَةٍ بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ مَسِيرَةٌ مِائَةٌ عَامٍ وَقَدْ قَالَ فِي الْأَسْمَاءِ : " مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ " (29) فَهِيَ عَلَى عَدَدِ دَرَجِ الْجَنَّةِ ، وَأَسْمَاؤُهُ لَا تُحْصَى ، وَإِنَّمَا هَذِهِ الْأَسْمَاءُ الْمَفْضَلَةُ عَلَى غَيْرِهَا ، وَالْمَذْكُورَةُ فِي الْقُرْآنِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الصَّحِيحِ : " أَسْأَلُكَ بِأَسْمَائِكَ الْحُسْنَى مَا عَلِمْتُ مِنْهَا وَمَا لَمْ أَعْلَمْ " . وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ الْإِسْمُ الْأَعْظَمُ أَنَّكَ تُضَيِّفُ جَمِيعَ الْأَسْمَاءِ إِلَيْهِ وَلَا تُضَيِّفُهُ إِلَيْهَا تَقُولُ : الْعَزِيزُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ ، وَلَا تَقُولُ : اللَّهُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْعَزِيزِ " (30).

وَأَفَقَ الْإِمَامُ السُّهَيْلِيُّ عُلَمَاءَ الْأَصُولِ فِي قَوْلِهِ : إِنَّ الْإِسْمَ الْأَعْظَمَ " اللَّهُ " لِأَنَّهُ يُضَافُ إِلَيْهِ وَلَا تُضَيِّفُهُ ، وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ اِحْتَجَّ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ عَلَى أَنَّ اسْمَ " اللَّهُ " هُوَ الْإِسْمُ الْأَعْظَمُ ، نَحْوُ : " وَيَقُولُ فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى { وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا } (31) هُوَ الْإِسْمُ اللَّهُ فَإِنَّهُ أَعْلَى مَرْتَبَةً مِنْ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ ، وَلِذَلِكَ يَقْدَمُ فِي التَّسْمِيَةِ ، وَأَجْمَعَ الْمُحَقِّقُونَ عَلَى أَنَّهُ الْإِسْمُ الْجَامِعُ لِحَقَائِقِ الْأَسْمَاءِ كُلِّهَا ، قَالَ وَنَظِيرُ ذَلِكَ { وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ } (32) أَي : الْإِسْمُ اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ ذِكْرِ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ " (33).

وقال ابن القيم موافقاً السُّهَيْلِيِّ : " فاسمُ " الله " دالٌّ على جميع الأسماءِ الحُسْنَى والصفاتِ الغلى بالدلالاتِ الثلاثِ ، فإنَّه دالٌّ على إلهيته المتضمنة لثبوتِ صفاتِ الإلهية له مع نفي أضدادها عنه .

وصفاتُ الإلهية هي صفاتُ الكمالِ المنزهة عن التشبيهِ والمثالِ ، وعن العيوبِ والنقائصِ ، ولهذا يضيفُ الله - تَعَالَى - سائرَ الأسماءِ الحُسْنَى إلى هذا الاسمِ المعظَّمِ كقوله - تَعَالَى : { وَ لِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى } (34) ، ويقالُ : الرَّحْمَنُ ، وَالرَّحِيمُ ، وَالْقُدُّوسُ ، وَالسَّلَامُ ، وَالْعَزِيزُ ، وَالْحَكِيمُ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ ، وَلَا يُقَالُ " الله " مِنْ أَسْمَاءِ الرَّحْمَنِ وَلَا مِنْ أَسْمَاءِ الْعَزِيزِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ فَعَلِمَ أَنَّ اسْمَهُ " الله " مستلزمٌ لجميعِ معاني الأسماءِ الحُسْنَى ، دالًّا عليها بالإجمالِ " (35).

وقال الإمامُ القُرْطُبِيُّ موافقاً الإمامَ السُّهَيْلِيِّ وابنَ القَيِّمِ : " الله هذا الاسمُ أكبرُ أسمائه سُبْحَانَهُ وَأَجْمَعُهَا " (36).

ولقد سبقَ الرَّحْمَشَرِيُّ الإمامَ السُّهَيْلِيِّ وابنَ القَيِّمِ والقُرْطُبِيُّ في قولهم معتمداً على اللُّغَةِ قائلاً بالاشتقاقِ في " الله " في قوله : " والله أصله الإلهُ ، ونظيره النَّاسُ ، أصله الأناص . فحُدِّثَ الهمزةُ وعَوِّضَ منها حرفُ التعريفِ ، ولذلك قيلَ في النداءِ : " يا ألهُ " بالقطعِ كما يقالُ : " يا إلهُ " والإلهُ من أسماءِ الأجناسِ كالرجلِ والفرسِ اسمٌ يقعُ على كُلِّ معبودٍ بحقٍّ أو باطلٍ ، كما أنَّ النَّجَمَ اسمٌ لكلِّ كوكبٍ ، وأمَّا اللهُ بحذفِ الهمزةِ فمُختصٌّ بالمعبودِ الحقِّ لم يَطلقْ على غيره . فإنَّ قُلْتَ : اسمٌ هو أم صفةٌ ؟ قُلْتُ : بل اسمٌ غيرُ صفةٍ . ألا تراك تصفُّه ولا تصفُّ به ؟ ولا تقولُ شيءٌ إلهٌ ، كما لا تقولُ " شيءٌ رجلٌ " وتقولُ : " إلهٌ واحدٌ حمدٌ " كما تقولُ : " رجلٌ كريمٌ حَيَّرٌ " وأيضاً فإنَّ صفاته - تَعَالَى - لا بُدَّ لها من موصوفٍ تجري عليه ، فلو جعلتها كلها صفاتٍ بقيتْ غيرَ جاريةٍ على اسمِ موصوفٍ بها ، وهذا مُحالٌ .

فإنَّ قُلْتَ : " هل لهذا الاسمِ اشتقاقٌ ؟ قُلْتُ : معنى الاشتقاقِ أن يَنْتَظِمَ الصِّيغَتَيْنِ فصاعداً معنى واحداً ، وصيغةُ هذا الاسمِ وصيغةُ قولهم : " ألهُ " إذا حَيَّرَ ؛ وذلك ، لأنَّ الأوهامَ تَنَحَّيَّرُ في معرفةِ المعبودِ وتُدْهَشُ القَطْنَ " (37).

\*\*\*

3- مَعْنَى " إيل " ، وَالْإِلُّ لَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ .

" واسمُ جبريلَ سريانيُّ ، ومعناه : عبدُ الرحمنِ أو عبدُ العزيزِ ، هكذا جاءَ عن ابنِ عَبَّاسٍ موقوفاً ومرفوعاً أيضاً (38) ، والوقفُ أصلُه ، وأكثرُ الناسِ على أنَّ آخرَ الاسمِ منه هو اسمُ الله ، وهو إيلُ ، وكانَ شيخُنا رحمه الله يذهبُ مذهبَ طائفةٍ من أهلِ العلمِ في أنَّ هذه الأسماءُ إضافتها مقلوبةٌ ، وكذلك الإضافةُ في كلامِ العجمِ ، يقولون في غلامٍ زيدٍ ؛ زيدٌ غلامٍ فعلى هذا يكونُ " إيلُ " عبارةً عن العبدِ ، ويكونُ أولُ الاسمِ عبارةً عن اسمٍ من أسماءِ الله - تَعَالَى - ، ألا ترى كيفَ قالَ في حديثِ ابنِ عَبَّاسٍ (39) : جبريلُ وميكائيلُ ، كما تقولُ : عبدُ اللهِ وعبدُ الرحمنِ ، ألا ترى أنَّ لفظَ عبدٍ يتكررُ بلفظٍ واحدٍ ، والأسماءُ ألفاظها مختلفةٌ " (40) .

وأما " إيلُ " بالتشديدِ من قوله - تَعَالَى : { إِيَّاكَ وَلَا ذِمَّةَ } (41) فحذارِ حذارٍ من أن تقولَ فيه هو اسمُ الله ، فَتَسْمِي اللهُ باسمٍ لم يسمِ به نفسه ، ألا ترى أنَّ جميعَ أسماءِ الله - تَعَالَى - معرفةٌ ؟ و " إيلُ " نكرةٌ ، وحاشا لله أن يكونَ اسمه نكرةً ، وإنما الإلُّ كُلُّ ما له حرمةٌ وحقٌّ ، فمما له حقٌّ ويجبُ تعظيمُه : القرابةُ والرحمُ والجوارُ والعهدُ ، وهو من أَلَّتْ إذا اجتهدتَ في الشيءِ وحافظتَ عليه ، ولم تضيعهُ ، ومنه الأُلُّ في السيرِ ، وهو الجُدُّ ، ومنه قولُ الكُمَيْتِ :

وَأَنْتَ مَا أَنْتَ فِي غَبْرَاءِ مُجْدِبَةٍ \*\*\* إِذَا دَعَتْ أَلْبَيْهَا الْكَاعِبُ الْفُضْلُ (42)

يريد : اجتهدتَ في الدعاءِ ، وإذا كان الأُلُّ بالفتحِ المصدرُ ، فالإلُّ بالكسرةِ الاسمُ كالذَّبْحِ من الذَّبْحِ ، فهو إذا الشيءُ المحفوظُ عليه ، وقولُ الصِّدِّيقِ : هذا كلامٌ لم يخرجَ من إيلٍ ولا برٍّ " (43) أي : لم يصدِرْ عن ربوبيةٍ ، لأنَّ الربوبيةَ حقُّها واجبٌ معظمٌ ، وكذلك فسره أبو عبيدٍ " (44) . وَافَقَ السُّهَيْلِيُّ أبا عبيدٍ الهُرَوِيِّ في قوله: إِنَّ جَبْرَ بمعنى عبدٍ وإيلُ بمعنى الله ، قال الهُرَوِيُّ : " إنما هو جبريلُ وميكائيلُ كقولك : عبدُ اللهِ وعبدُ الرحمنِ .

قال الأصمعيُّ : معنى إيلٍ معنى الربوبيةِ فأضيفَ جبرُ وميكا إليه . قال أبو عمرو : وجبرٌ هو الرجلُ ، قال أبو عبيدٍ : فكأنَّ معناه عبدُ إيلٍ ورجلُ إيلٍ مضافٌ إليه . فهذا تأويلُ قوله : عبدُ اللهِ وعبدُ الرحمنِ " (45) .

ولقد وافقَ علماءُ اللُّغةِ والأصُولِ أبا عبيدٍ الهُرَوِيِّ في قوله ، قال ابنُ منظورٍ موافقاً الهُرَوِيِّ : " وإيلُ : من أسماءِ الله عزَّ وجلَّ ، عَبْرانيُّ أو سريانيُّ " (46) .



ولقد أنكر الإمام السُّهَيْلِيُّ عَلَى مَنْ قَالَ : إِنَّ إِيَّاهُ بِمَعْنَى اللَّهِ ، وَلَقَدْ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْهَرَوِيُّ وَابْنُ جَيْتٍ وَابْنُ الْأَثِيرِ وَالزَّخَّشَرِيُّ : إِنَّ " الْإِلَّ " هُوَ اللَّهُ ، قَالَ الْهَرَوِيُّ : " عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُهَا : جَبْرَ إِلَّ ، وَيُقَالُ : جَبْرٌ هُوَ عَبْدٌ وَإِلُّ هُوَ اللَّهُ ، وَعَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ : { لَا يَرْفُقُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً } (47) قَالَ : الْإِلُّ اللَّهُ ، وَعَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ : الْإِلُّ إِمَّا اللَّهُ وَإِمَّا كَذَا وَكَذَا وَأَطْنَهُ قَالَ : الْعَهْدُ " وَالْإِلُّ فِي غَيْرِ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ الْقَرَابَةُ . فَالْإِلُّ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : اللَّهُ - تَعَالَى ، وَالْقَرَابَةُ وَالْعَهْدُ " (48) .

وَقَالَ الزَّخَّشَرِيُّ : " { لَا يَرْفُقُونَ فِيكُمْ إِلَّا } (49) لَا يَرَاعُوا حَلْفًا ، وَقِيلَ : قَرَابَةٌ ، وَقِيلَ : إِلَّا إِلَّاهَا . وَتُرَى إِيَّاهُ بِمَعْنَاهُ ، وَقِيلَ : جَبْرِيْلٌ وَجَبْرِيْلٌ مِنْ ذَلِكَ وَقِيلَ : مِنْهُ أُسْتُقُّ الْإِلُّ بِمَعْنَى الْقَرَابَةِ ، كَمَا اسْتَنْتَقَتِ الرَّحْمُ مِنَ الرَّحْمَنِ " (50) .

وَقَالَ ابْنُ جَيْتٍ كَاشِفًا عَنِ الْقَرَاءَاتِ فِي " جَبْرِيْلَ " وَمُؤَافَقًا الْعُلَمَاءَ فِي مَعْنَاهُ وَقَائِلًا بِأَنَّ " الْإِلَّ " اسْمُ اللَّهِ فِي قَوْلِهِ : " وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ : " جَبْرِيْلٌ " مُشَدَّدَةً اللَّامِ ، وَبُوزَنَ جَبْرِيْلٌ ، وَعَنْهُ أَيْضًا وَعَنْ فَيَاضِ بْنِ غَزْوَانَ " جَبْرَائِيْلَ " بُوزَنَ جَبْرَاعِيْلَ بِمَهْمَزٍ بَعْدَ الْأَلْفِ ، وَبِهَذَا الْبُوزَنَ مِنْ غَيْرِهِمْ بِيَاءٍ عَنِ الْأَعْمَشِ " وَمِيكَائِيْلَ " مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ أَيْضًا مَمْدُودٌ ، وَقُرَأَ : مِيكَئَلُ بُوزَنَ مِيكَئَلُ ابْنُ هَرَمَزِ الْأَعْرَجِ وَابْنِ مَحِيصَنَ . إِلَّا أَنَّ جَبْرِيْلَ قَدْ قِيلَ فِيهِ : إِنَّ مَعْنَاهُ عَبْدُ اللَّهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْجَبْرَ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ ، وَالرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ .

قَالُوا : وَإِلُّ بِالنَّبْطِيَّةِ : اسْمُ اللَّهِ - تَعَالَى - وَمِنْ أَلْفَاظِهِمْ فِي ذَلِكَ أَنْ يَقُولُوا ، كُورِيَالُ ، الْكَافُ بَيْنَ الْقَافِ وَالْكَافِ ، فَغَالِبٌ هَذَا أَنْ تَكُونَ هَذِهِ اللَّغَاتُ كُلُّهَا فِي هَذَا الْاسْمِ إِذَا يُرَادُ بِهَا جَبْرِيَالُ الَّذِي هُوَ كُورِيَالُ " (51) .

وَقَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ مُخَالَفًا الْهَرَوِيَّ وَابْنَ جَيْتٍ وَمُؤَافَقًا السُّهَيْلِيَّ فِي أَنَّ " إِلَّ " لَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ ، قَالَ " قِيلَ : الْإِلُّ الْعَهْدُ ، وَالذِّمَّةُ مَا يَتَدَمَّمُ بِهِ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : الْإِلُّ الْقَرَابَةُ وَالذِّمَّةُ وَالْعَهْدُ ، وَقِيلَ هُوَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - قَالَ : وَهَذَا لَيْسَ بِالْوَجْهِ لِأَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ - تَعَالَى - مَعْرُوفَةٌ كَمَا جَاءَتْ فِي الْقُرْآنِ وَتُؤْتَى فِي الْأَخْبَارِ ، قَالَ : وَلَمْ نَسْمَعْ الدَّاعِيَ يَقُولُ فِي الدَّعَاءِ يَا إِلَّ كَمَا يَقُولُ يَا اللَّهُ وَيَا رَحْمَنُ وَيَا رَحِيمُ وَيَا مُؤْمِنُ وَيَا مَهِيْمُنُ ، قَالَ : وَحَقِيْقَةُ الْإِلُّ عَلَى مَا تَوَجَّهَ اللَّغَةُ تَحْدِيدُ

الشيء فمن ذلك الألة الحربة ؛ لأنها محدّدة ومن ذلك أذن مؤلّلة إذا كانت محدّدة ، فالإلُّ يُخْرَجُ في جميع ما فُيَسِّرَ من العهدِ والقِرابَةِ والجوارِ " (52).

ويرجّحُ البَاحِثُ أنَّ الإلَّ ليس من أسماء الله . تعالى . موافقاً السهيليِّ وابنِ منظورٍ ، لأنَّ أسماءَ الله توقيفيةً كما قال علماءُ الأصول ، نحو قولهم : " واختارَ جمهورُ أهلِ السُّنَّةِ ( إنَّ أسماءَه ) المراد بها مقابل الصفة ( تَوْقِيفِيَّةٌ ) أي تعليميةٌ يتوقفُ جوازُ إطلاقها عليه - تَعَالَى - على تَعْلِيمِ الشَّارِعِ وإِذْنِهِ فِي ذَلِكَ بأن يُسْمَعَ مِن لِسَانِهِ بِطَرَقٍ صَحِيحَةٍ أو حَسَنِ أو بِإِذْنِهِ فِي اسْتِعْمَالِهِ " (53).

\*\*\*

#### 4- الله السَّلَامُ ، وَفَقَّهُ السَّيِّدَةِ خَدِيجَةَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا - مَعَ اللهُ .

" وقولُ خديجةَ : " اللهُ السَّلَامُ ، ومنه السَّلَامُ ، وعلى جبريلَ السَّلَامُ " (54).

علمتُ بفقهها أنَّ الله . سُبْحَانَهُ . لا يُرَدُّ عليه السَّلَامُ ، كما يُرَدُّ على المخلوقِ ، لأنَّ السَّلَامَ دعاءٌ بالسَّلَامَةِ ، فكانَ معنى قولها : اللهُ السَّلَامُ ، فكيفَ أقولُ عليه السَّلَامُ ، والسَّلَامُ منه يُسألُ ومنه يأتي ؟ ولكنَّ على جبريلَ السَّلَامُ ، فالَّذِي يحصلُ من هذا الكلامِ من الفقه أنه لا يليقُ باللهِ . سُبْحَانَهُ . إلا الثناءُ عليه ، فجعلتُ مكانَ رَدِّ التَّحِيَّةِ على الله ثناءً عليه ، وتَسَمَّى . سُبْحَانَهُ . بالسَّلَامِ لما شَمَلَ جميعَ الخَلِيقَةِ ، وعمَّهم من السَّلَامَةِ من الاختلالِ والتفاوتِ إذا الكلُّ جارٍ على نظامِ الحُكْمَةِ (55).

وكذلك سَلِمَ الثقلانِ من جورٍ وظلمٍ أن يأتيهم من قبله . سُبْحَانَهُ ، فإنَّما الكلُّ مُدَبَّرٌ بفضلٍ أو عدلٍ ، أمَّا الكافرُ فلا يجري عليه إلا عدلُهُ ، وأمَّا المؤمنُ فيغمُرُهُ فضلُهُ ، فهو . سُبْحَانَهُ . في جميع أفعاله سلامٌ ، لا حيفٌ ولا ظلمٌ ولا تفاوتٌ ولا اختلالٌ (56)، ومن زعم من المفسرين لهذا الاسم أنه تَسَمَّى به لسلامته من الآفات والعيوب (57) فقد أتى بشنيعٍ من القول ، إنَّما السَّلَامُ من سَلِمَ منه ، والسَّلَامُ من سَلِمَ من غيره ، وانظر إلى قوله - سُبْحَانَهُ - { كُنُوبِي بَرْدًا وَسَلَامًا } (58)، وإلى قوله : { سَلَامٌ هِيَ } (59) ولا يقالُ في الحائطِ : سَلِمَ من العمى ، ولا في الحجرِ أنَّه سَلِمَ من الزُّكَامِ ، أو من السُّعَالِ ، إنَّما يقالُ سَلِمَ فِيمَنْ تجوزُ عليه الآفةُ ، ويتوقعها ثمَّ يسلمُ منها .

والقدوس . سُبْحَانَهُ . متعالٍ عن توقع الآفات مُتَنَزِّهٌ عَنْ جَوَارِِ النَّقَائِصِ ، ومن هذه صفته لا يقال : سَلِمَ ، ولا يَتَسَمَّى بِسَلَامٍ ، وهم قد جعلوا سلاماً بمعنى سَلِمَ ، والذي ذكرناه أولى ، وهو معنى قول أكثر السلفِ ، والسَّلَامَةُ : خِصْلَةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ خِصَالِ السَّلَامِ " (60).

كشف الإمام السُّهَيْلِيُّ فِي شَاهِدِهِ عَنْ فَهْمِ أَمِّ الْمُؤْمِنِينَ خَدِيجَةَ - رضي الله عنها فِي ثَنَائِهَا عَلَى اللَّهِ فِي قَوْلِهَا " اللَّهُ السَّلَامُ وَمِنَهُ السَّلَامُ " وَفِي رَدِّهَا السَّلَامَ عَلَى سَيِّدِنَا جَبْرِيلَ فِي قَوْلِهَا " وَعَلَى جَبْرِيلَ السَّلَامُ " .

ولقد أنكر الإمام السُّهَيْلِيُّ عَلَى مَنْ قَالَ : إِنَّ السَّلَامَ بِمَعْنَى الْبِرَاءَةِ مِنَ الْعَيْبِ وَالنَّقْصِ ، وَفَرَّقَ بَيْنَ السَّلَامِ اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَبَيْنَ سَلِمَ .

ومن العلماء مَنْ قَالَ بِأَنَّ السَّلَامَ تَرَدُّدٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ بِمَعْنَى الْبِرَاءَةِ ، قَالَ سَيَّبِيهِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ - تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾ (61) ، بَرَاءَةٌ مِنْكُمْ وَتَسْلِيمًا لَا خَيْرَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ وَلَا شَرٍّ وَزَعَمَ أَنَّ قَوْلَ الشَّاعِرِ (هُوَ أُمِّيَّةٌ بِنُ أَبِي الصَّلْتِ)

سَلَامَكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ \*\*\* بَرِيئاً مَا تَغْنَثُكَ الدُّمُومُ

عَلَى قَوْلِهِ بَرَاءَتِكَ رَبَّنَا مِنْ كُلِّ سُوءٍ " (62).

وقال ابن الأثير ذاكراً ما تَجِيْزُهُ اللَّعْنَةُ فِي السَّلَامِ : " فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ - تَعَالَى " السَّلَامُ " قِيلَ مَعْنَاهُ سَلَامَتُهُ مِمَّا يَلْحَقُ بِالْخَلْقِ مِنَ الْعَيْبِ وَالْفَنَاءِ . وَالسَّلَامُ فِي الْأَصْلِ السَّلَامَةُ ، يُقَالُ سَلِمَ يَسْلَمُ سَلَامَةً وَسَلَاماً . وَمِنْهُ قِيلَ لِلْجَنَّةِ دَارُ السَّلَامِ ، لِأَنَّهَا دَارُ السَّلَامَةِ مِنَ الْآفَاتِ " (63).

وقال ابن القَيِّمِ كَاشِفاً عَنِ لَفْظَةِ السَّلَامِ وَحَقِيقَتِهَا : " فَحَقِيقَتُهَا الْبِرَاءَةُ وَالْخِلَاصُ وَالنَّجَاةُ مِنَ الشَّرِّ وَالْعِيُوبِ وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى تَدَوَّرُ تَصَارِيْفُهَا ، وَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا فِإِطْلَاقُ السَّلَامِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى اسْمًا مِنْ أَسْمَائِهِ هُوَ أَوْلَى مِنْ هَذَا كُلهُ وَأَحَقُّ بِهَذَا الْاسْمِ مِنْ كُلِّ مُسَمًى بِهِ لِسَلَامَتِهِ . سُبْحَانَهُ . مِنْ كُلِّ عَيْبٍ وَنَقْصٍ مِنْ كُلِّ وَجْدٍ ، فَهُوَ السَّلَامُ الْحَقُّ بِكُلِّ اعْتِبَارٍ وَالْمَخْلُوقُ سَلَامٌ بِالإِضَافَةِ فَهُوَ . سُبْحَانَهُ . سَلَامٌ فِي ذَاتِهِ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَنَقْصٍ يَتَخَيَّلُهُ وَهَمٌّ ، وَسَلَامٌ فِي صِفَاتِهِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ وَنَقْصٍ ، وَسَلَامٌ فِي أَعْمَالِهِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ وَنَقْصٍ وَشَرٍّ وَظَلَمٍ وَفِعْلٍ وَاقِعٍ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْكَمَالِ " (64).

ولقد نسب ابنُ مَنْظُورٍ للمبرِّدِ أَنَّ السَّلَامَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ تَرَدُّ بِأَرْبَعَةِ أَشْيَاءٍ قَالَ: " ذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ أَنَّ السَّلَامَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ أَرْبَعَةٌ أَشْيَاءٌ فَمِنْهَا سَلَّمْتُ سَلَاماً مُصَدَّرٌ سَلَّمْتُ ، وَمِنْهَا السَّلَامُ جَمْعُ سَلَامَةٍ ، وَمِنْهَا السَّلَامُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ - تَعَالَى وَمِنْهُ السَّلَامُ شَجَرٌ ، وَمَعْنَى السَّلَامِ الَّذِي هُوَ مُصَدَّرٌ سَلَّمْتُ أَنَّهُ دَعَاءٌ لِلْإِنْسَانِ بِأَنْ يَسْلَمَ مِنَ الْآفَاتِ فِي دِينِهِ وَنَفْسِهِ ، وَتَأْوِيلُهُ التَّخْلِيسُ ، قَالَ : وَتَأْوِيلُ السَّلَامِ اسْمٌ لِلَّهِ أَنَّهُ ذُو السَّلَامِ الَّذِي يَمْلِكُ السَّلَامَ أَيُّ يُخَلِّصُ مِنَ الْمَكْرُوهِ " (65).

وَيُرَى الْبَاحِثُ أَنَّ الْإِمَامَ السُّهَيْلِيَّ قَدْ تَأَثَّرَ بِقَوْلِ الْمَبْرِّدِ فِي تَفْرِيقِهِ بَيْنَ السَّلَامِ مُصَدَّرِ سَلَمٍ يَسْلَمُ سَلَاماً وَبَيْنَ السَّلَامِ اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ . لَا يُوصَفُ بِمَا يُوصَفُ بِهِ الْمَخْلُوقُ .  
 وَلَقَدْ وَافَقَ الْإِمَامُ ابْنُ جَعْفَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ السُّهَيْلِيَّ فِي ثَنَاءِ السَّيِّدَةِ خَدِيجَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عَلَى اللَّهِ فِي قَوْلِهَا: " اللَّهُ السَّلَامُ وَمِنْهُ السَّلَامُ ، وَعَلَى جَبْرِئِلَ السَّلَامُ " قَائِلاً: " قَالَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ دَلِيلٌ عَلَى وَفُورِ فَهْمِهَا ، لِأَنَّهَا لَمْ تَقُلْ: " وَعَلَيْهِ السَّلَامُ " كَمَا وَقَعَ لِبَعْضِ الصَّحَابَةِ حَيْثُ كَانُوا يَقُولُونَ فِي التَّشْهَدِ " السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ " فَهَاهُمْ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَقَالَ: " إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ ، فَقُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، فَعَرَفْتَ خَدِيجَةَ لِحُصَّةِ فَهْمِهَا أَنَّ اللَّهَ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، كَمَا يُرَدُّ عَلَى الْمَخْلُوقِينَ ، لِأَنَّ السَّلَامَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ ، وَهُوَ أَيْضاً دَعَاءٌ بِالسَّلَامَةِ ، وَكِلَاهُمَا لَا يَصِلُحُ أَنْ يُرَدَّ بِهِ عَلَى اللَّهِ " (66).

\*\*\*

## 5- السَّيِّدُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ - تَعَالَى - .

" وَفِيهِ قَوْلُهُ :

\* وَجُنُودَ رَبِّكَ سَيِّدِ الْأَرْبَابِ (67)\*

وَفِيهِ شَاهِدٌ لِمَنْ زَعَمَ أَنَّ السَّيِّدَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ ، وَقَدْ كَرَّرَهُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ أَنْ يُقَالَ فِي الدَّعَاءِ يَا سَيِّدِي ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ ، وَاحْتَجَّ بِحَدِيثٍ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِي ، أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا سَيِّدُ ، فَقَالَ: السَّيِّدُ اللَّهُ " (68).

وأما مذهبُ القاضي في مثل هذا من الأسماء التي يراؤُ بها المدحُ والتعظيمُ فذكرُ الله به جائزٌ ما لم يردْ نَهْيٌ عنه أو تجمعُ الأمةُ على تركِ الدعاء به ، كما أجمعوا ألا يُسمَّى بفضله ولا عاقلٌ ولا سخيٌّ (69) وإن كان في ذلك مدحٌ .

والذي أقولُ في السَّيِّدِ : إنَّه اسمٌ يُعتبرُ بالإضافةِ ، لأنَّه في أصلِ الوضعِ بعضٌ ما أُضيفَ إليه ، تقولُ : فلانٌ سيِّدٌ قيسٍ ، إذا كانَ واحداً منهم ، ولا يقالُ في قيسٍ هو سيِّدٌ تميمٍ ، لأنَّه ليس واحداً منهم ، فكذلك لا يقالُ في الله - تَعَالَى : هو سيِّدُ النَّاسِ ، ولا سيِّدُ الملائكةِ ، وإمَّا يُقالُ : ربُّهم ، فإذا قلتُ : سيِّدُ الأربابِ وسيِّدُ الكرماءِ (70) ، جازَ لأنَّ معناه أكرمُ الكرماءِ ، وأعظمُ الأربابِ " (71) .

استشهد السُّهَيْلِيُّ بـ " سيِّدِ الأربابِ " على أن السيد من أسماء الله ، واستشهد لمن قال بذلك بالحديث الذي ضعَّف إسناده ، ولكنَّ الحديث بنفس رواية السُّهَيْلِيِّ رواه ابنُ الأثير في قوله : " أنَّه جاءه رجلٌ فقال : أنت سيِّدُ قريشٍ ، فقال : السيِّدُ اللهُ " (72) .

ولقد رَوَى ابنُ حجرٍ عن عمرِ بن الخطاب " السيِّدُ هو اللهُ " (73) .

ولقد ذكر السُّهَيْلِيُّ مذهبَ القاضي أبي بكرٍ بن العَرَبِيِّ في أسماءِ الله - تَعَالَى - وهو : " أن كلَّ لفظٍ يدلُّ على معنى ثابتٍ لله - تَعَالَى - فإنَّه يجوزُ إطلاقُه على الله تَعَالَى - إذا لم يكن موهماً بما لا يليقُ وأن يكون مشعراً بالتعظيم " (74) .

ولقد احتكم الإمام السُّهَيْلِيُّ في لفظِ " السيِّدِ " وقال : إنَّه اسمٌ يُعتبرُ بالإضافةِ لأنَّه بعضٌ ما أُضيفَ إليه .

ويرى الباحثُ أنَّ السُّهَيْلِيَّ قد وفَّقه اللهُ في قوله ، لأنَّ اللُّغَةَ تَوَيْدُهُ ، وأحاديثُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تَوَيْدُهُ ، قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في حقِّ سيدنا سعدِ بنِ مُعَاذٍ : " فلَمَّا دنا من المسجد قال للأَنْصارِ قُومُوا إلى سيِّدِكُمْ أو خَيْرِكُمْ " . والحديثُ في صحيحِ البُخَارِيِّ (75) .

وسمَّى الرسولُ حفيده الحسنَ بنَ عَلِيِّ سَيِّداً في قوله : " إنَّ ابني هذا سيِّدٌ " (76) .

ولقد سمَّى اللهُ - تبارك وتعالى - نبيهَ يَحْيَى سَيِّداً في قوله : ﴿ وَسَيِّداً وَحَصُوراً وَنَبِيّاً مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (39) (77) .

قال ابن الأنباري: " إن قال قائل: كيف سَمِيَ اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - يحيى سيِّداً وحضوراً ، والسيِّدُ هو اللهُ إذ كان مالك الخلق أجمعين ولا مالك لهم سواه ؟ قيل له : لم يُرَدِّ بالسيِّد ههنا المالك ، وإنما أراد الرئيسَ والإمامَ في الخير، كما تقول العرب: فلانٌ سيِّدنا ، أي رئيسنا والذي نعظمه " (78) .

وقال ابن الأثير : " والسيِّد يطلقُ على الرّبِّ والمالك ، والشريفِ ، والفاضلِ والكريمِ ، والحليمِ ، ومُتَحَمِّلِ أذى قومهِ ، والزوجِ ، والرئيسِ ، والمقدِّمِ .  
وأصله من سادَ يسودُ فهو سيِّود ، فقلبتُ الواوُ ياءً لأجل الياء الساكنة قبلها ثم أُدغمت " (79) .

ولقد وافق ابن القيم الإمام السُّهَيْلِيَّ في إجماع العلماء على تنزيه أسماء الله تَعَالَى وألا يسمى بفقيه ولا عاقل في قوله : " وهكذا أسماءُه الدالة على صفاته هي أحسنُ الأسماءِ وأكملها فليس في الأسماءِ أحسنُ منها ولا يقوم غيرها مقامها ولا يؤدي معناها وتفسير الاسم منها بغيره ليس تفسيراً بمرادف محض بل هو على سبيل التقريب والتفهيم ، وإذا عرفت هذا فله من كُلِّ صفةٍ كمالٍ أحسنُ اسمٍ وأكملهُ وأتمهُ معنى وأبعده وأنزهُه عن شائبةٍ عيبٍ أو نقصٍ ، فله من صفةٍ الإدراكات العليمُ الخبيرُ دون العاقلِ الفقيه ، والسميعُ البصيرُ دون السامعِ والباصرِ والناظرِ ....  
وكذلك سائرُ أسمائه - تَعَالَى - يجري على نفسه منها أكملها وأحسنها " (80) .

\*\*\*

## 6- ضَمِيرُ الْجَمْعِ ، وَعَدَمُ مُنَاجَاةِ اللهِ بِهِ .

" وكذلك لا يجوزُ لعبدٍ أن يقولَ: رَبِّ اغْفِرْوا، وَلَا ارْحَمُونِي، وَلَا عَلَيْكُمْ تَوَكَّلْتُ، وَلَا إِلَيْكُمْ أَنْبَتُ ، ولا قالها نبيٌّ قطُّ في مناجاتِهِ ، ولا نبيٌّ في دعائِهِ لوجهين؛ أحدهما : أنه واجبٌ على العبدِ أن يُشعرَ قلبه التوحيدَ حتَّى يُشاكلَ لفظه عقده .

الثاني : ما قدّمناه عن سببِ هذا المجازِ ، وأنَّ سببه صدورُ الكلامِ عن حضرةِ الملكِ موافقَةً للعربِ في هذا الأسلوبِ من كلامها ، و اختصاصها بعبادةِ ملوكها وأشرافها ، ولا ننظرُ لقول من قال في هذه المسألة ، وبذلك رُوجعوا ، يعني : بلفظِ الجمعِ (81) ، واحتجَّ بقوله - سُبْحَانَهِ - خبراً عمَّن حضره الموتُ من الكُفَّارِ إذ يقولُ : { رَبِّ ارْجِعُونِ } (82) ، هذا خبرٌ عمَّن

حضرته الشياطين، ألا ترى قبله: { وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِ } (83) فإِذَا جَاءَ هَذَا حِكَايَةً عَمَّنْ حَضَرَتْهُ الشَّيَاطِينُ ، وحضرته زبانية العذاب (84) وجرى على لسانه في الموت ما كان يعتاده في الحياة من رد الأمر إلى المخلوقين فلذلك خلط ، فقال : رَبِّ ثُمَّ قَالَ : ارْجِعُونِ ، وإلا فأنت أيها الرجل الجيئ لهذا اللفظ في مخاطبة الربِّ سبحانه : هل قلت قطُّ في دعائك : ارْجِعُونِ يَا رَبِّ وارْزُقُونِ ؟! بل لو سمعتَ غيرك يقولها لسطوتَ به . وأمَّا قول مالك وغيره من الفقهاء : الأمرُ عندنا ، أو رأينا كذا ، أو نرى كذا ، فإِذَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَوْلٌ لَمْ يَنْفَرْدُ بِهِ ، ولو انفردَ به لكان بدعةً ، ولم يقصدَ به تعظيماً لنفسه " (85).

حرص الإمام الشَّهَيْلِيُّ فِي شَاهِدِهِ عَلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - وَيُرَى الْبَاحِثُ أَنَّ الْإِمَامَ الشَّهَيْلِيَّ اعْتَمَدَ عَلَى التَّفْسِيرِ وَالْمَعْنَى فِي تَفْسِيرِهِ لِقَوْلِهِ - تَعَالَى { رَبِّ ارْجِعُونِ } وَلَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى قَوْلِ التَّحَوِّيِّينَ .

قال أَبُو جَعْفَرِ النَّحَّاسِ : " فَأَمَّا قَوْلُهُ : " ارْجِعُونِ " وَهُوَ يَخَاطَبُ رَبَّهُ - جَلَّ وَعَزَّ لَمْ يَقُلْ : ارْجِعْنِي فِيهِ قَوْلَانِ لِلنَّحْوِيِّينَ : أَحَدُهُمَا أَنَّ الْعَرَبَ تَتَعَارَفُ أَنَّ الْجَبَّارَ إِذَا أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ قَالَ : لِنَفْعَلَنَّ وَلِنَرْجِعَنَّ فَإِذَا حُوْطِبَ كَانَتْ مَخَاطَبَتُهُ الْجَمِيعَ فَيَقَالُ لَهُ : بَرُّونَا وَارْجِعُونَا فَجَاءَتْ هَذِهِ الْآيَةُ بِهَذَا ، وَالْقَوْلُ الْآخَرُ : إِنَّ مَعْنَى ارْجِعُونِ عَلَى جِهَةِ التَّكْرِيرِ ارْجِعْنِ ارْجِعْنِ ارْجِعْنِ ، وَهَكَذَا قَالَ الْمَازِينِيُّ فِي قَوْلِهِ - جَلَّ وَعَزَّ : { أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ } (86) قَالَ مَعْنَاهُ أَلْقِ أَلْقِ " (87).

ولقد وافق أبو البركات الأنباري النَّحَّاسَ فِي تَوْجِيهِ { رَبِّ ارْجِعُونِ } (88). وقال الرَّحْمَنِيُّ مَوَافِقًا النَّحَّاسَ : { قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ } خِطَابٌ بِلَفْظِ الْجَمْعِ لِلتَّعْظِيمِ " (89). ولقد قصر الإمام الشَّهَيْلِيُّ مَنْ يَقُولُ " رَبِّ ارْجِعُونِ " هُوَ مَنْ تَحَضَّرَهُ الشَّيَاطِينُ عِنْدَ مَوْتِهِ ، وَلَكِنِ الْإِمَامَ الطَّبْرِيُّ وَالْفَرُّطِيُّ قَالَا بَأَنَّ " رَبِّ ارْجِعُونِ " خِطَابٌ لِلَّهِ فِي " رَبِّ " ثُمَّ خِطَابٌ لِلْمَلَائِكَةِ الْعَذَابِ فِي " ارْجِعُونِ " قَالَ الطَّبْرِيُّ : " حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدٌ هَؤُلَاءِ الْمَشْرِكِينَ الْمَوْتِ ، وَعَايَنَ نَزُولَ أَمْرِ اللَّهِ بِهِ قَالَ : لِعَظِيمِ مَا يَعَايِنُ مِمَّا يَقْدُمُ عَلَيْهِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ { رَبِّ ارْجِعُونِ } " (90).

وقال الفَرُّطِيُّ : " { رَبِّ ارْجِعُونِ } جَاءَ عَلَى تَعْظِيمِ الذِّكْرِ لِلْمُخَاطَبِ ، وَقِيلَ اسْتَغَاثُوا بِاللَّهِ أَوَّلًا . فَقَالَ قَائِلُهُمْ : رَبِّ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مُخَاطَبَةِ الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ : ارْجِعُونِ إِلَى الدُّنْيَا " (91).

\*\*\*

## 7- إِبْتَاتُ يَدِ اللَّهِ - تَعَالَى .

" وَفِيهَا : \* يَدِ اللَّهِ بَيْنَ الْأَخَشَبَيْنِ نُبَايِعُ (92)\*

من قوله - تَعَالَى : { إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ } (93).  
أقام يد رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مقامَ يده ، كما قال - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في الحجر الأسود : " هُوَ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ " (94) أقامه في المصافحة والتقبيل مقامَ يمين الملك الذي يصفح بها ، لأنَّ الحاجَّ وافدٌ على الملك الأعلى وزائرٌ بيته ، فجعل تقبيل الحجر مُصافحةً له ، وكما جُعِلَتْ يَمِينُ السَّائِلِ الْآخِذِ لِلصَّدَقَةِ الْمُتَقَبِّلَةِ يَمِينَ الرَّحْمَنِ - سُبْحَانَهُ - ترغيباً في الصدقة ، وتبشيراً بقبولها ، وتعظيماً لحُرْمَةِ مَنْ أُعْطِيََتْ له ، فإِنَّمَا أَعْطَاهَا الْمُتَصَدِّقُ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - ، وَإِيَّاهُ سُبْحَانَهُ . أقرض ، فقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - { وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ } (95) و قَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " إِنَّمَا يَضَعُهَا فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ يُزَيِّبُهَا لَهُ " (96) " (97).

لجأ الإمام السُّهَيْلِيُّ إلى التَّأْوِيلِ فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى - { يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ } ولم يقل بظاهر النص ، وقال بأنَّ اليدَ هي يدُ رسولِ الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ولكنَّ الإمامَ الطَّبْرِيَّ قال بالظاهر وأثبتَ اليدَ لِلَّهِ - سُبْحَانَهُ - وقال بالتَّأْوِيلِ ، قال : " وفي قوله : { يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ } وجهان من التَّأْوِيلِ : أحدهما : يدُ الله فوق أيديهم عند البيعة ، لأنهم كانوا يبایعون الله ببيعتهم نيابة - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

والآخرُ : قُوَّةُ اللَّهِ فَوْقَ قُوَّتِهِمْ فِي نُصْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لأنهم إنما بايعوا رسولَ الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . على نصرته على العدو " (98).

ولقد وافق الإمام السُّهَيْلِيُّ الرَّحْمَشَرِيَّ فِي تَوْجِيهِهِ { يَدُ اللَّهِ } على أنَّها يدُ رسولِ الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال : " يدُ الله فوق أيديهم " يريدُ أنَّ يدَ رسولِ الله التي تعلق أيدي المبايعين هي يدُ الله ، والله - تَعَالَى - مُنَزَّهٌ عَنِ الْجَوَارِحِ وَعَنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى تَقْرِيرٌ أَنَّ عَقْدَ الْمِيثَاقِ مَعَ الرَّسُولِ كَعَقْدِهِ مَعَ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ تَفَاوُتٍ بَيْنَهُمَا " (99).

ولقد وافق ابن الأثير السُّهَيْلِيُّ فِي قَوْلِهِ فِي الْحَجْرِ الْأَسْوَدِ ، قال : " الحجرُ الأسودُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ " هذا الكلامُ تمثيلٌ وتخييلٌ ، وأصله أنَّ الملكَ إذا صافح رجلاً قَبْلَ الرَّجُلِ يَدَهُ ، فَكَأَنَّ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ اللَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْيَمِينِ لِلْمَلِكِ ، حَيْثُ يُسْتَلَمُ ، وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ مِنْ



إضافة اليد والأيدي واليمين وغير ذلك من أسماء الجوارح إلى الله - تَعَالَى - فإنَّما هو على سبيل  
المجاز والاستعارة ، والله مُنَزَّهٌ عَنِ التَّشْبِيهِ والتَّجْسِيمِ " (100).

ويرى الباحثُ أنَّ الإمامَ السُّهَيْلِيَّ لم يفصل القولَ في إثبات صفة اليد لله - تَعَالَى كما قال  
علماء الأُصول ، قال أبو العز الحنفي: " وأما لفظُ الأركانِ والأعضاءِ والأدواتِ فيستدلُّ بها  
الثُّفأةُ على نفي بعض الصفات الثابتة بالأدلة القطعية كاليد والوجه . قال أبو حنيفة : له يدٌ  
ووجهٌ ونفسٌ كما ذكر - تَعَالَى - في القرآنِ مِنْ ذَكَرِ اليَدِ والوَجْهِ والنَّفْسِ ، فهو صفةٌ بلا كيفٍ ،  
ولا يُقالُ : إنَّ يده قدرته ونعمته لأنَّ فيه إبطالُ الصفةِ ، قال - تَعَالَى - { مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا  
خَلَقْتَ بِيَدَيْ } (101)، ولا يصحُّ تأويلُ مَنْ قَالَ: إنَّ المرادُ بِيَدَيْ : بِقُدْرَتِي مَعَ تَثْنِيَةِ اليَدِ ... ولكن  
لا يُقالُ لهذه الصفاتِ إنَّها أعضاءٌ أو جوارحٌ أو أدواتٌ أو أركانٌ " (102).

وقال ابنُ القَيِّمِ : " اليدُ صفةٌ سُمِّيَتْ الجارحةُ بها مجازاً ثمَّ استمرَّ المجازُ فيها حتَّى نُسِبَتْ الحقيقةُ  
... والذي يلوحُ في معنى هذه الصفةِ أنَّها قريبٌ مِنْ مَعْنَى القدرةِ إلَّا أنَّها أخصُّ منها مَعْنَى ،  
والقدرةُ أعمُّ " (103).

\*\*\*

## 8- " النَّسْخُ " وَلَا يَجُوزُ الْبَدَاءُ فِي حَقِّ اللَّهِ - تَعَالَى .

" الرَّأْيِيُّ وَالْبَدَاءُ : وقولُ ابنِ إسحاقَ ، ظَنَّ رسولَ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنْ قَدْ بَدَأَ  
لِعَمِّهِ بَدَاءً (104)، أي : ظَهَرَ لَهُ رَأْيٌ ، فَسَمِيَ الرَّأْيِيُّ بَدَاءً ، لِأَنَّهُ شَيْءٌ يَبْدُو بَعْدَمَا حَفِيَ ،  
والمصدرُ الْبَدَاءُ والبُدُو ، والاسمُ البداءُ (105)، ولا يُقالُ في المصدرِ : بَدَأَ لَهُ بُدُو ، كما لا يُقالُ  
ظَهَرَ لَهُ ظُهُورٌ فِي الرَّفْعِ ، لِأَنَّ الَّذِي يَظْهَرُ وَيَبْدُو هَا هُنَا هُوَ الْاسْمُ نَحْوُ : الْبَدَاءُ ، وَأَنْشَدَ أَبُو  
عَلِيٍّ :

لَعَلَّكَ - وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ وَفَأْوَهُ . \*\*\* بَدَأَ لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءً (106)

ومن أجل أنَّ البدو هو الظهورُ، كانَ البداءُ في وصفِ الباري - سُبْحَانَهُ - محالاً، لأنَّه لا يبدو  
له شيءٌ كانَ غائباً عنه .

والتَّسْخُ (107) للحكم ليس ببداءٍ كما توهمت الجُهْلَةُ مِنَ الرَّافِضَةِ واليهودِ ، وإنَّما هو تَبْدِيلُ حُكْمٍ  
بِحُكْمٍ بِقَدْرِ قَدْرِهِ وَعِلْمٍ عِلْمَهُ ، وقد يجوزُ أن يُقالَ ، بدا له أن يفعل كذا ويكون معناه أراد ،

وهذا من المجاز الذي لا سبيل إلى إطلاقه إلا بإذن ، صاحب الشَّرْع ، وقد صحَّ في ذلك ما خرَّجه البخاري في حديث الثلاثة : الأعمى والأقرع والأبرص ، وأنه — عليه السَّلَام ، قال : " بَدَأَ اللَّهُ أَنْ يَبْتَلِيَهُمْ (108) " فبدأ هنا بمعنى أراد " (109) .

وَأَفَقَ الْإِمَامُ السُّهَيْلِيُّ علماء اللُّغَةِ وَالْأُصُولِ فِي جَوَازِ النَّسْخِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَعَدَمِ جَوَازِ الْبَدَاءِ فِي حَقِّ اللَّهِ . تَعَالَى .

قال ابن الأثير : " و البداء استصواب شيء علم بعد أن لم يعلم ، وذلك على الله عز وجل — غير جائز " (110) .

وبدا بمعنى ظهر ، قال ابن منظور : " بدأ الشيء يبْدُو بَدْواً وبُدواً وبَدَاءً وبداءً " ظهر وأبْدَيْتُهُ أَنَا : أَظْهَرْتُهُ . وبداء لي بداء أي تغيّر رأيي على ما كان عليه ، ويقال بدا لي من أمرِك بَدْواً أي ظهر لي " (111) .

ولقد سبق ابن جني السُّهَيْلِيُّ فِي إثبات النَّسْخِ وَالرَّدِّ عَلَى الْيَهُودِ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ النَّسْخَ بَدَاءً ، قَالَ : " وَذَلِكَ أَنَّ نَسْخَ الشَّرَائِعِ لَيْسَ بَدَاءً عِنْدَنَا ، لِأَنَّهُ لَيْسَ نَحْباً عَمَّا أَمَرَ اللَّهُ — تَعَالَى . به ، وَإِنَّمَا هُوَ نَهْيٌ عَنْ مِثْلِ مَا أَمَرَ اللَّهُ — تَعَالَى . به فِي وَقْتٍ آخَرَ غَيْرِ الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ — سُبْحَانَهُ — أَمَرَ بِالْأَوَّلِ فِيهِ . أَلَا تَرَى أَنَّهُ — عَزَّ اسْمُهُ — لَوْ قَالَ لَهُمْ : صُومُوا يَوْمَ كَذَا ، ثُمَّ نَهَاهُمْ عَنِ الصَّوْمِ فِيهِ فِيمَا بَعْدَ . لَكَانَ إِنَّمَا نَهَاهُمْ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ الصَّوْمِ ، لَا عَنْهُ نَفْسِهِ ، فَهَذَا لَيْسَ بَدَاءً . لَكِنَّهُ لَوْ قَالَ : صُومُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ قَبْلَ مُضِيِّهِ : لَا تَصُومُوا لَكَانَ — لَعْمُرِي — بَدَاءً وَتَنَقُّلاً ، وَاللَّهُ — سُبْحَانَهُ يُجِلُّ عَنْ هَذَا " (112) . وَالنَّسْخُ مِنْ بَابِ التَّيْسِيرِ فِي الشَّرِيعَةِ ، قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ : " إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ بِمَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ مِمَّا أَرَادَ بِخَلْقِهِمْ وَبِهِمْ ، وَلَا مَعْقَبَ لِحُكْمِهِ ، وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِمُ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهَدَى وَرَحْمَةً ، وَفَرَضَ فَرَائِضَ أَثْبَتَهَا وَأُخْرَى نَسَخَهَا : رَحْمَةً لَخَلْقِهِ بِالتَّخْفِيفِ عَنْهُمْ وَبِالتَّوَسُّعِ عَلَيْهِمْ ، زِيَادَةً فِيمَا ابْتَدَأَهُمْ بِهِ مِنْ نِعْمَةٍ " (113) .

ولقد فصل ابن الجوزي القول في الفرق بين النَّسْخِ وَالْبَدَاءِ ، فَقَالَ : " فَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ النَّسْخِ وَالْبَدَاءِ ، فَذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ : الْأَوَّلُ : أَنَّ النَّسْخَ تَغْيِيرُ عِبَادَةِ أَمْرٍ بِهَا الْمَكْلَفَ ، وَقَدْ عَلِمَ الْأَمْرُ حِينَ الْأَمْرِ أَنَّ تَكْلِيفَ الْمَكْلَفِ بِهَا غَايَةٌ يَنْتَهِي الْإِيجَابُ إِلَيْهَا ثُمَّ يَرْتَفِعُ بِنَسْخِهَا . وَالْبَدَاءُ أَنْ يَنْتَقَلَ الْأَمْرُ عَمَّا أَمَرَ بِهِ وَأَرَادَهُ دَائِمًا بِأَمْرٍ حَادِثٍ لَا يَعْلَمُ سَابِقًا . وَالثَّانِي : أَنَّ سَبَبَ النَّسْخِ لَا

يُوجِبُ إفسادِ المَوجِبِ لصَحةِ الخُطابِ الأوَّلِ . والبَداءُ يَكونُ سببُهُ دالًّا على إفسادِ المَوجِبِ ، لصَحةِ الأَمْرِ الأوَّلِ ، مِثْلُ : أنْ يَأْمَرَ بِعَمَلٍ يَقتَضِي به مَطلوباً ، فَيَتَبَيَّنُ أنَّ المَطلوبُ لا يَحصُلُ بِذلكِ الفِعلِ فَيَبْدُو له ما يُوجِبُ الرِجوعَ عَنهُ ، وَكِلَا الأَمْرينِ يَدُلُّ على قِصَورِ في العِلْمِ ، وَالْحَقُّ عَزَّ وَجَلَّ مُنَزَّةٌ عَن ذَلكِ " (114) .

ثانِيًا : العَقِيدَةُ فِي النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَزْوَاجِهِ وَصَحَابَتِهِ .

1- جَوَازُ القَوْلِ " اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ .

" وَفِي الرَّجْحِ بَيِّنَةٌ آخَرٌ لَمْ يَقَعِ فِي الأَصْلِ وَهُوَ قَوْلُهُ :

وَأَنْصُرُ عَلَى آلِ الصَّلِيِّ \*\*\* بِ وَعَابِدِيهِ اليَوْمَ أَلْكَ (115)

وفِيهِ حُجَّةٌ عَلَى النَّحَّاسِ (116) والرُّبَيْدِيِّ حَيْثُ زَعَمَا وَمَنْ قال بِقَوْلِهِمَا ، أَنَّهُ لا يُقَالُ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ ، لِأَنَّ المِضْمَرَ يَرُدُّ المَعْتَلَّ إِلَى أَصْلِهِ ، وَأَصْلُهُ : أَهْلٌ ، فلا يُقالُ إِلَّا وَعَلَى أَهْلِهِ ، وبِهَذِهِ المَسْأَلَةِ خَتَمَ النَّحَّاسُ كِتابَهُ الكافي، وَقَوْلُهُما خَطَأً مِنْ وَجوهٍ ، وَغَيْرُ مَعروفٍ فِي قِياسِ ولا سَماعٍ ، وَمَا وَجَدنا قَطُّ مُضْمِراً يَرُدُّ مَعْتَلًّا إِلَى أَصْلِهِ إِلَّا قَوْلَهُمْ : أَعْطَيْتُكُمْوه (117) بَرْدِ الوَاوِ ، وَليس هُوَ مِنْ هَذا البابِ فِي ورْدٍ ، ولا صَدْرٍ ، ولا نَقولُ : إِنَّ أَهِيلاً تُصَغِرُ آلَ (118) ، كَمَا ظَنَّ بَعْضُهُمْ ، وَلِتَوجِيهِ الحِجاجِ عَلَيْهِم مَوْضِعٌ غَيرَ هَذا " (119) .

وَافَقَ الإِمَامُ القُرْطُبِيُّ السُّهَيْلِيَّ فِي جَوَازِ إِضافةِ الآلِ إِلَى المِضْمَرِ ، قال القُرْطُبِيُّ : " واخْتَلَفَ النُّحاةُ أَيضاً هل يُضافُ الآلُ إِلَى المِضْمَرِ أو لا ؟ فَمَنَعَ مِنْ ذَلكِ النَّحَّاسُ والرُّبَيْدِيُّ والكِساوِيُّ فلا يُقالُ إِلَّا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ ولا يُقالُ وَآلِهِ ، وَالصَّوابُ أنْ يُقالَ أَهْلُهُ . وَذَهَبَتْ طائِفَةٌ أُخَرَى إِلَى أنْ ذَلكِ يُقالُ ، مِنْهُم ابْنُ السَّيِّدِ ، وَهُوَ الصَّوابُ ، لِأنَّ السَّماعَ الصَّحيحَ يُعْضِدُهُ فَإِنَّهُ قد جَاءَ فِي قولِ عَبدِ المِطَّلَبِ :

لَا هُمْ إِنْ العَبْدَ يَمْ \*\*\* نَعِ رَحْلَهُ فَا مَنَعِ حِلالِكَ

وَأَنْصُرُ عَلَى آلِ الصَّلِيِّ \*\*\* بِ وَعَابِدِيهِ اليَوْمَ أَلْكَ (120)

وَأَجازَ ابْنُ مالِكٍ إِضافةَ " آل " إِلَى المِضْمَرِ ، قال : " وَكَ " آلِ " بِمَعْنَى " أَهْلٍ " تَلْزِمُ الإِضافةَ أَيضاً مَعْنَى . ولا تُضافُ غالِباً إِلَّا إِلَى عِلْمٍ مَنْ يَعْقِلُ ، نَحْوُ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ .

واحتزب بـ " غالباً " من إضافته إلى عَلمٍ ما لا يَعقلُ ، ومن إضافته إلى اسم الجنس وإلى الضمير ، مثال الأول قول الشاعر :

**110- مِنَ الْجُرْدِ مِنْ آلِ الْوَجِيهِ وَلا حَقَّ \*\*\* تُذَكِّرُنَا أوتارنا حينَ تَصْهَلُ**

والوجيهُ ولاحقٌ من أعلام الخيل ، ومثال الثاني قول عبدِ المطلب :

**111- وَأَنْصُرُ عَلَى آلِ الصَّلِيِّ \*\*\* بٍ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلَكَ (121)**

ولقد كشف النَّحَّاسُ عن معنى " آل " وعن تصغيره ، قال : " قَالَ الْكِسَائِيُّ إِنَّمَا يُقَالُ : آلُ فُلَانٍ وَآلُ فُلَانَةٍ ، وَلا يُقَالُ فِي الْبُلْدَانِ ، إِنَّمَا يُقَالُ فِي الرَّئِيسِ الْأَعْظَمِ ، نَحْوُ : آلُ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَهْلُ دِينِهِ وَأَتْبَاعِهِ ، وَآلُ فِرْعَوْنَ ، لِأَنَّهُ رَئِيسُهُمْ فِي الضَّلَالَةِ . قَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ كَيْسَانَ : إِذَا جَمَعْتَ آلاً قُلْتَ : آلُونَ . فَإِنْ جَمَعْتَ آلاً الَّذِي هُوَ بِمَنْزِلَةِ السَّرَابِ قُلْتَ : أَوْ آلٍ مِثْلَ مَالٍ وَأَمْوَالٍ ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ : الْأَصْلُ فِي آلِ أَهْلِ ثُمَّ أُبْدِلَ مِنَ الْهَاءِ أَلْفًا ، فَإِنْ صَعَّرْتَ رَدَدْتُهُ إِلَى أَصْلِهِ فَقُلْتَ : أَهْيَلٌ " (122).

وقال ابن منظورٍ موافقاً النَّحَّاسُ : " وآل الرجل : أهله . وآل الله وآل رسوله : أوليائه ، أصلها أهلٌ ثمَّ أُبْدِلتِ الْهَاءُ هَمْزَةً فَصَارَتْ فِي التَّقْدِيرِ أ آلٌ ، فَلَمَّا تَوَالَتْ الْهَمْزَتَانِ أُبْدِلُوا الثَّانِيَةَ أَلْفًا " (123).

ولقد وافقَ الأميرُ محمد في حاشيته السُّهَيْلِيُّ فِي " آله " ، قال : " قَوْلُهُ ( وَآلِهِ ) لِلنَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ الْبِتْرَاءِ ، أَي : الَّتِي لَمْ يَذْكَرْ فِيهَا الْآلُ ، وَأَصْلُ آلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّ الشَّخْصَ يُؤَلُّ وَيُرْجَعُ لَهُمْ وَيُرْجَعُونَ لَهُ فِي الْمَهْمَاتِ بِدَلِيلِ تَصْغِيرِهِ عَلَى أُوَيْلٍ " (124).

\*\*\*

**2- النَّبِيُّ . صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . أَوْسَطُ النَّاسِ نَسَبًا وَشَهَادَةً .**

" وَقَوْلُ حَدِيثِيَّةٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : " لِسِطَتِكَ فِي عَشِيرَتِكَ " (125).

وقوله في وصفها " هي أوسطُ قُرَيْشٍ نَسَبًا " (126).

فالسِّطَةُ : مِنَ الْوَسَطِ مُصَدَّرٌ كَالْعِدَّةِ وَالرِّتَّةِ (127) ، وَالْوَسَطُ مِنْ أَوْصَافِ الْمَدْحِ وَالتَّفْضِيلِ وَلَكِنْ فِي مَقَامَيْنِ : فِي ذِكْرِ النَّسَبِ ، وَفِي الشَّهَادَةِ أَمَّا النَّسَبُ ، فَلِأَنَّ أَوْسَطَ الْقَبِيلَةِ أَعْرَفُهَا وَأَوْلَاهَا بِالصَّمِيمِ

وأبعدها عن الأطراف والوسيط ، وأجدُر أن لا تُضاف إليه الدعوة ، لأنَّ الآباءَ والأمهاتِ قد أحاطوا به من كلِّ جانبٍ ، فكانَ الوَسْطُ من أجلِّ هذا مدحاً في النَّسَبِ بهذا السببِ " (128).  
 وأما الشهادةُ فنحو قوله - سُبْحَانَهُ: { قَالَ أَوْسَطُهُمْ } (129)، وقوله: { وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ " (130).

فكانَ هذا مدحاً في الشهادةِ ، لأنَّها غايةٌ في العدالةِ في الشاهدِ أن يكونَ وسطاً كالميزانِ ، لا يميلُ مع أحدٍ ، بل يصمَّمُ على الحقِّ تصميماً ، لا يجذبه هوىً ، ولا يميلُ به رغبةٌ ولا رهبةٌ من هاهنا ، ولا مِنْ هاهنا ، فكانَ وصفه بالوسطِ غايةً في التزكيةِ والتعديلِ .

وظنَّ كثيرٌ من النَّاسِ أنَّ معنى الأوسطِ : الأفضلُ على الإطلاقِ ، وقالوا معنى الصلاةِ الوُسْطَى : الفضلى ، وليس كذلك (131)، بل هو في جميعِ الأوصافِ لا مدحٌ ولا ذمٌّ . والوسطُ في الجمالِ بينَ الحسناءِ والشوهاءِ ، إلى غير ذلك من الأوصافِ ، لا يُعْطَى مدحاً ولا ذمّاً . وإذا ثَبَتَ هذا فلا يجوزُ أن يُقالَ في رسولِ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هُوَ أَوْسَطُ النَّاسِ ، أي: أفضلُهُم ، ولا يُوصفُ بأنَّه وَسَطٌ فِي الْعِلْمِ ، ولا الجودِ ، ولا غير ذلك إلَّا في النَّسَبِ والشَّهَادَةِ " (132).

وَأَفَقَ السُّهَيْلِيُّ ابْنَ دُرُسْتَوَيْهِ فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ " وَسَطَ " وَفِي أَنَّ " الْوَسْطَ " مِنْ أَوْصَافِ الْمَدْحِ ، قَالَ : " وَأَمَّا قَوْلُهُ : جَلَسَ وَسَطَ الْقَوْمِ يَعْنِي بَيْنَهُمْ ، وَجَلَسَ وَسَطَ الدَّارِ ، وَاحْتَجَمَ وَسَطَ رَأْسِهِ فَإِنَّ وَسَطَ بِسُكُونِ السَّيْنِ مُصَدَّرٌ قَوْلُكَ : وَسَطْتُ الْقَوْمَ وَسَطًا وَ سِطَّةً ، مِثْلَ وَعَدْتُهُمْ وَعَدًّا وَعِدَّةً .

وَأَمَّا وَسَطَ الدَّارِ بَفَتْحِ السَّيْنِ فَاسْمٌ لِكُلِّ وَاسِطَةٍ مِنْ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ ، وَلِذَلِكَ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا بِالسُّكُونِ وَالفَتْحِ ، وَلَيْسَ بِمُصَدَّرٍ ، وَمَا بَيْنَ طَرَفَيْ كُلِّ شَيْءٍ وَسَطُهُ بِالفَتْحِ وَوِاسِطَتُهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - { وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا } أَي: أَعَدَلُ الْأُمَمِ وَأَفْضَلُهُمْ ، وَهَذَا مَعْنَى الْوَسْطِ فِي كُلِّ شَيْءٍ بَيْنَ الْعَالِيِ وَالْمَقْصَرِ ، وَجَمَعَهُ : الْأَوْسَاطُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : فَلَانٌ مِنْ أَوْسَاطِ النَّاسِ " (133).

ولقد سبق أبو جعفر النَّحَّاسُ السُّهَيْلِيُّ فِي: " خَيْرُ الْقَبِيلَةِ وَسَطُهَا" ، قَالَ : " إِنَّمَا قِيلَ لِلْخَيْرِ وَسَطٌ ، لِأَنَّ الْغَلْوَ وَالتَّقْصِيرَ مَذْمُومَانِ ، وَخَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَاطُهَا قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ : الْعَرَبُ تُشَبِّهُ

القبيلة بالوادي ، وخيرُ الوادي وسطه ، وكذا خيرُ القبيلة وسطها ، وقيل : سبيلُ الجليل والرئيس أن لا يكون طرفاً وأن يكون مُتوسِّطاً ، فهذا قيل للفاضل : وَسَطٌ (134) .

وقال ابنُ مَنْظُورٍ موافقاً السُّهَيْلِيَّ : " وَوَسَطَ فِي حَسْبِهِ وَسَاطَةً وَ سِطَةً وَ وَسَطَ قَوْمَهُ فِي الْحَسْبِ يَسِطُهُمْ سِطَةً حَسَنَةً ، وَوَسَطُ الشَّيْءِ وَأَوْسَطُهُ أَعْدَلُهُ ، وَقِيلَ فِي صِفَةِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِنَّهُ كَانَ مِنْ أَوْسَطِ قَوْمِهِ ، أَي خِيَارِهِمْ ، تَصِفُ الْفَاضِلُ النَّسَبَ بِأَنَّهُ مِنْ أَوْسَطِ قَوْمِهِ " (135) .

\*\*\*

### 3- مَنْ سَبَّ فَاطِمَةَ . عَلَيْهَا السَّلَامُ . فَقَدْ كَفَرَ .

" وَذَكَرَ أَبُو لُبَابَةَ ، وَاسْمُهُ رَافِعُ بْنُ عَبْدِ الْمُنْدَرِ بْنِ زُبَيْرٍ (136) أَنَّ فَاطِمَةَ أَرَادَتْ حَلَّهُ حَيْثُ نَزَلَتْ تَوْبَتُهُ ، فَقَالَ : قَدْ أَقْسَمْتُ أَلَّا يَحْلُنِي إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ . صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ فَاطِمَةَ مُضَعَّةٌ مِنِّي " (137) فَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى فَاطِمَةَ ، فَهَذَا حَدِيثٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ سَبَّهَا فَقَدْ كَفَرَ ، وَأَنَّ مَنْ صَلَّى عَلَيْهَا فَقَدْ صَلَّى عَلَى أَبِيهَا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " (138) .

لَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ الْحَدِيثَ بِرَوَايَةٍ : " فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي فَمَنْ أَعْضَبَهَا فَقَدْ أَعْضَبَنِي " (139) . وَلَقَدْ اعْتَمَدَ السُّهَيْلِيُّ فِي حُكْمِهِ الشَّرْعِيِّ عَلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ فِي " الْمَضْعَعَةِ " كَمَا فِي رَوَايَتِهِ أَوْ " الْبَضْعَةِ " كَمَا فِي رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ .

قال ابنُ الأَثِيرِ : " وَالْمَضْعَعَةُ : الْقِطْعَةُ مِنَ اللَّحْمِ ، قَدَرَ مَا يُمَضَعُ ، وَجَمْعُهَا : مُضَعٌ " (140) . وَفِي الْحَدِيثِ " فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي " الْبَضْعَةُ بِالْفَتْحِ : الْقِطْعَةُ مِنَ اللَّحْمِ وَقَدْ تَكَسَّرَ ، أَي : أَهْمًا جِزْءٌ مِنِّي ، كَمَا أَنَّ الْقِطْعَةَ مِنَ اللَّحْمِ جِزْءٌ مِنَ اللَّحْمِ " (141) .

ولقد نقل الإمامُ ابنُ حجرٍ حُكْمَ السُّهَيْلِيِّ فِي كَفْرِ مَنْ سَبَّ فَاطِمَةَ فِي فَتْحِهِ ، فَقَالَ : " فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي فَمَنْ أَعْضَبَهَا فَقَدْ أَعْضَبَنِي ، قَوْلُهُ " بَضْعَةٌ " بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَحُكْمِي ضَمُّهَا وَكَسْرُهَا أَيْضاً وَسُكُونُ الْمَعْجَمَةِ أَي قِطْعَةُ لَحْمٍ ، قَوْلُهُ " فَمَنْ أَعْضَبَهَا أَعْضَبَنِي " اسْتَدْلُّ بِهِ السُّهَيْلِيُّ عَلَى أَنَّ مَنْ سَبَّهَا فَإِنَّهُ يَكْفُرُ ، وَتَوْجِيهِهُ أَهْمًا تَغَضِبُ مَنْ سَبَّهَا ، وَقَدْ سَوَّى بَيْنَ غَضَبِهَا وَغَضَبِهِ ، وَمَنْ أَعْضَبَهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَكْفُرُ ، وَفِي هَذَا التَّوْجِيهِ نَظْرٌ لَا يَخْفَى " (142) .

لم يسلم ابن حجرٍ للسَّهْلِيَّ فِي حَكْمِهِ، ولم يكشف عن رأيه فِي الْحُكْمِ .  
ويرى علماء الأُصول أنَّ حَدِيثَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي فَاطِمَةَ جَعَلَ لَهَا الْأَفْضَلِيَّةَ ،  
قال الأَمِيرُ مُحَمَّدٌ : " فَاطِمَةُ فَإِنَّهَا أَفْضَلُ بَنَاتِهِ الْكَرِيمَاتِ وَلَا بَيْنَ بَاقِي الْبَنَاتِ سِوَى فَاطِمَةَ مَعَ  
الرَّوْجَاتِ الطَّاهِرَاتِ ، وَإِنْ جَرَتْ عِلَّةُ فَاطِمَةَ بِالْبَضْعِيَّةِ فِي الْجَمِيعِ " (143).

\*\*\*

4- " لَا " (144) النَّاهِيَّةُ ، وَالِدِفَاعُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .  
" { إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا } (145) ، وَرَعَمَتِ الرَّافِضَةُ أَنَّ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ - لِأَبِي بَكْرٍ " لَا تَحْزَنْ " غَضًّا مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَذَمًّا لَهُ ، فَإِنَّ حُزْنَ ذَلِكَ : إِنْ كَانَ طَاعَةً ،  
فَارَسُولٌ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَا يَنْهَى عَنِ الطَّاعَةِ ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنَّهُ مَعْصِيَةٌ ، فَيُقَالُ لَهُمْ عَلَى جِهَةِ  
الْجَدْلِ : قَدْ قَالَ اللهُ مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ : { وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ } (146) وَ { وَلَا  
يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ } (147) وَقَالَ لِمُوسَى : { خُذْهَا وَلَا تَحْفَ } (148) ، وَقَالَتْ  
الْمَلَائِكَةُ لِلْوَطِ : { لَا تَحْفَ وَلَا تَحْزَنْ } (149) فَإِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ حِينَ قِيلَ لَهُمْ هَذَا كَانُوا فِي  
حَالَةٍ مَعْصِيَةٍ ، فَقَدْ كَفَرْتُمْ وَنَقَضْتُمْ أَصْلَكُمْ فِي وَجوبِ الْعِصْمَةِ لِلْإِمَامِ الْمَعْصُومِ فِي زَعْمِكُمْ ، فَإِنَّ  
الْأَنْبِيَاءَ هُمُ الْأُئِمَّةُ الْمَعْصُومُونَ بِإِجْمَاعٍ (150) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : { لَا تَحْزَنْ } وَقَوْلُ اللهِ مُحَمَّدٍ : { لَا يَحْزُنْكَ } ، وَقَوْلُهُ لِأَنْبِيَاءِهِ مِثْلَ هَذَا تَسْكِينٌ  
لِجَاشِهِمْ وَتَبْشِيرٌ لَهُمْ وَتَأْنِيسٌ عَلَى جِهَةِ النَّهْيِ الَّذِي زَعَمُوا ، وَلَكِنْ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ : { تَتَنَزَّلُ  
عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا } (151) وَهَذَا الْقَوْلُ إِذَا يُقَالُ لَهُمْ عِنْدَ الْمَعَانِيَةِ ، وَلَيْسَ إِذْ ذَاكَ  
أَمْرٌ بِطَاعَةٍ وَلَا نَهْيٌ عَنْ مَعْصِيَةٍ .

وَوَجْهٌ آخَرَ مِنَ التَّحْقِيقِ وَهُوَ أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْفِعْلِ لَا يَقْضِي كَوْنَ الْمُنْهَى فِيهِ ، فَقَدْ نَهَى اللهُ  
نَبِيَّهُ عَنِ أَشْيَاءَ ، وَنَهَى عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ فَلَمْ يَقْتَضِ ذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا فَاعِلِينَ لِتِلْكَ الْأَشْيَاءِ فِي حَالِ  
النَّهْيِ ، لِأَنَّ فِعْلَ النَّهْيِ فِعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ ، فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ لِأَبِي بَكْرٍ : { لَا تَحْزَنْ } لَوْ كَانَ الْحَزْنَ  
كَمَا زَعَمُوا لَمْ يَكُنْ فِيهِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مَا ادَّعَوْا مِنَ الْعِزِّ ، وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَاهُ نَحْنُ  
مِنْ حَزْنِهِ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وَإِنْ كَانَ طَاعَةً ، فَلَمْ يَنْهَهُ عَنْهُ الرَّسُولُ - عَلَيْهِ  
السَّلَامُ - إِلَّا رَفْعًا بِهِ وَتَبْشِيرًا لَهُ لَا كَرَاهِيَةً (152) لِعَمَلِهِ ، وَإِذَا نُظِرَتْ الْمَعَانِيَةُ بِعَيْنِ الْإِنْصَافِ لَا

بعين الشهوة والتعصب للمذاهب لا تحت الحقائق وتضحط الطرائف، والله الموفق للصواب" (153).

تابع الإمام السهيلي شيخه أبا بكر بن العريبي في الدفاع عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه - ضد الرافضة، ولقد سبقهما أبو جعفر النحاس في إعرابه لقوله تعالى - { لا تحزن إن الله معنا } في دفاعه عن الصديق أبي بكر .

قال : { إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا } فأشاد - جل وعز - بذكر أبي بكر - رضي الله عنه . ورفع قدره بخروجه مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم وبذله نفسه ولو أراد أن يهاجر آمناً لفعل ، وقوله { لا تحزن } فيه معنى أمنه كما قال : { لا تحف إنك أنت الأعلى } (154) ، وقال في قصة لوط - عليه السلام - { لا تحف ولا تحزن } (155) ، وفي قصة إبراهيم { لا تحف وبشروه } (156) ، وقال { إن الله معنا } أي ينصرتنا ويمنع منا فأوجب لأبي بكر رضي الله عنه - بهذا الثمى والإحسان " (157) .

وقال أبو بكر بن العريبي : " لا تحزن إن الله معنا " قال : فرأيت مالكا يرفع بأبي بكر جداً لهذه الآية ، فحق أن يرفع مالك أبا بكر بهذه الآية فيها عدة فضائل مختصة لم تكن لغيره ... ، ومنها قوله " لا تحزن إن الله معنا " قال مخبراً عن موسى وبني إسرائيل { كلاً إن معي ربي سيهدين } (158) ارتد أصحابه بعده وبقي أبو بكر مهتدياً موحداً عالماً عازماً قائماً بالأمر " (159) .

ولقد وافق الإمام القرطبي أبا بكر بن العريبي والسهيلي في الدفاع عن أبي بكر الصديق ضد الرافضة وأورد كلام ابن العريبي ، وقال منتصراً للصديق : " إن حزن الصديق إنما كان خوفاً على النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يصل إليه ضرر ، ولم يكن النبي - صلى الله عليه وسلم - في ذلك الوقت معصوماً وإنما نزل عليه { والله يعصمك من الناس } (160) بالمدينة " (161)

\*\*\*

ثالثاً : العقيدة في ورود النار وأحد .

1- حكم ورود النار ، والاستشهاد بكلام العرب .



" ذكر في هذه العزوة<sup>(162)</sup> قول عبد الله بن رُوَاحَةَ حين ذكر قول الله - تَعَالَى : { وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا }<sup>(163)</sup>. فليست أذري كيف لي بالصدر بعد الورود ، وقد تكلم العلماء فيها بأقوال : منها أن الخطاب متوجه إلى الكفار على الخصوص ، واحتج قائلو هذه المقالة بقراءة ابن عباس " وَإِنْ مِنْهُمْ إِلَّا وَارِدُهَا " وقالت طائفة : الورود هنا هو الإشراف عليها ومعاينتها ، وحكوا عن العرب : وَرَدْتُ الْمَاءَ فَلَمْ أَشْرَبْ<sup>(164)</sup>.

وقالت طائفة : الورود ههنا هو المرور على الصراط ، لأنه على من جهنم أعادنا الله منها ، وزوي أن الله . تبارك وتعالى . يجمع الأولين والآخرين فيها ، ثم يُنادي مُنادٍ : خُذِي أَصْحَابَكَ وَدَعِي أَصْحَابِي .

وقالت طائفة : الورود أن يأخذ العبد بحظه فيها ، وقد يكون ذلك في الدنيا بالحميات ، فإن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال : " الْحُمَّى كَبِيرٌ مِنْ جَهَنَّمَ ، وَهُوَ حَطُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ مِنَ النَّارِ "<sup>(165)</sup> " (166) .

اختلف المفسرون في تفسير قوله : { وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا } للاختلاف في معنى الورود . قال ابن منظور : " والورد : من أسماء الحمى ، وقد وردت الحمى ، فهو مورود والوارد : المذهب ، واحدا مؤرد ، وورد عليه : أشرف عليه دخله أو لم يدخله " (167) .

ويرى الباحث أن السهيلي قد وافق الرخشري في تفسير { وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا } قال الرخشري : " وَإِنْ مِنْكُمْ " التفات إلى الإنسان يعضده قراءة ابن عباس وعكرمة - رضي الله عنهما - وإن منهم - أو خطاب للناس من غير التفات إلى المذكور ، فإن أريد الجنس كله فمعنى الورود دخولهم فيها ، وهي جامدة فيعبرها المؤمنون وتنهار بغيرهم .

وعن ابن مسعود والحسن وقتادة هو الجواز على الصراط ، لأن الصراط ممدود عليها ، وعن ابن عباس قد يرد الشيء ولا يدخله ، كقوله - تَعَالَى : { وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ }<sup>(168)</sup> ووردت القافلة البلد وإن لم تدخله ، ولكن قربت منه ، وعن مجاهد ورد المؤمن النار هو مس الحمى جسده في الدنيا لقوله - عليه السلام : " الحمى من فيح جهنم " ، وفي الحديث " الحمى حط كل مؤمن من النار " ، ويجوز أن يراد بالورود جتوهم حولها " (169) .

ولقد خالف أبو جعفر النخاس السهيلي والزحشري في قوليهما، قال: " { وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا } القيامة، لأن الله - جلَّ وعزَّ - قال في المؤمنين: { لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا } (170) وقال - جلَّ ثناؤه: { فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ } (171) و دلَّ على أنَّ المضمَّر للقيامة { فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ } (172) والحشر إنما هو في القيامة، ثم قال جلَّ وعزَّ: { وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا } (173)، واسم كان فيها مضمراً، أي كان وردُّها، فأما { وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جُثِيًّا } (174)، فالإضمار للنار، لأنها في القيامة فكُنِيَ عنها لما كانت فيها. وهذا من كلام العرب الفصيح الكثير " (175).

\*\*\*

## 2- " يُحِبُّ " وَإِثْبَاتُ الْحُبِّ لِجَبَلِ أُحُدٍ .

" وَأُحُدُ الْجَبَلُ الْمَعْرُوفُ بِالْمَدِينَةِ ، سُمِّيَ بِهَذَا الْاسْمِ لِتَوْحِيدِهِ (176) وانقطاعه عن جبالِ أُحْرَ هُنَالِكَ، وَقَالَ فِيهِ الرَّسُولُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ " (177). وللعلماء في معنى الحديث أقوال، قيل: أراد أهله، وهم الأنصار، وقيل: أراد أنه كان يبشِّره إذا رآه عند القدوم من أسفاره بالقرب من أهله ولقائهم، وذلك فعل المحبِّ وقيل: بل حُبُّه حقيقي، وُضِعَ الْحُبُّ فِيهِ كَمَا وَضِعَ التَّسْبِيحُ فِي الْجَبَالِ الْمَسْبُوحَةِ مَعَ دَاوُدَ، وَكَمَا وَضِعَتِ الْحَشِيَّةُ فِي الْحَجَارَةِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ فِيهَا: { وَإِنْ مِنْهَا لَمَّا يَغْهَبُ مِنْ حَشِيَّةِ اللَّهِ } (178). وفي الآثار المسندة أَنَّ أُحُدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ " (179).

وَأَفَقَ الْإِمَامُ السُّهَيْلِيُّ عِلْمَاءَ اللَّغَةِ وَالْأُصُولِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِالْمَجَازِ فِي مِثْلِ: " أُحُدُ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ " وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِالظَّاهِرِ وَأَثَبَتْ حَقِيقَةُ الْحُبِّ .

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ بِالْمَجَازِ فِي قَوْلِهِ: " أُحُدُ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ " هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى الْمَجَازِ ، أَرَادَ أَنَّهُ جَبَلٌ يُحِبُّنَا أَهْلَهُ وَنُحِبُّ أَهْلَهُ ، وَهُمُ الْأَنْصَارُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَجَازِ الصَّرِيحِ : أَيِ إِنَّا نَحِبُّ الْجَبَلَ بَعِينَهُ ، لِأَنَّهُ فِي أَرْضٍ مِّنْ نُحِبُّ " (180).

وقال بعض أهل العلم بعدم المجاز في القرآن .

قال الإمام القُرطبي في تفسير قوله - تعالى : { فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ } (181) أي قَرَّبَ أَنْ يَسْقُطَ ، وهذا مجازٌ وتوسُّعٌ ، وقد فسره في الحديث بقوله : " مائلٌ " فكان فيه دليلٌ على وجودِ المجازِ في القرآن ، وهو مذهبُ الجمهورِ .

ودَهَبَ قومٌ إلى مَنعِ المجازِ في القرآن ، منهم أبو إسحاق الإسفراييني وأبو بكر بن داود الأصبهاني وغيرهما ، إنَّ كلامَ اللهِ - عزَّ وجلَّ - وكلامَ رسوله حمُّله على الحقيقةِ أوَّلَى بذي الفضلِ والدينِ ، لأنَّه يقصُّ الحقَّ كما أحَبَّ اللهُ - تعالى - في كتابه " (182) .

ويرى الباحثُ إثباتَ الحُبِّ لَجِبِلِ أُحُدٍ على الحقيقةِ ، لأنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قد نادى جِبِلَّ أُحُدٍ وأمَّره بالثباتِ ، كما جاء في صحيح البخاريِّ حديث رقم 3686 - " عن أنس بن مالكٍ ، قال : صَعِدَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَى أُحُدٍ وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ فَرَجَفَ بِهِمْ ، فَضْرَبَهُ بِرِجْلِهِ ، وَقَالَ : اثْبُتْ أُحُدُ ، فَمَا عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدَانِ " (183) .

\*\*\*

### الخاتمة

وبعد .. فلقد كان مفيداً بعد أن حاول الباحثُ بعونِ اللهِ وتوفيقه إتمامَ هذه الدِّراسةِ أن

يستخلص نتائجها ، وهي كالآتي :

1- كشفتِ الدِّراسةُ عن عقليةِ الإمامِ السُّهيليِّ التي جمعتُ أنواعاً عديدةً من علومِ الثقافةِ العربيةِ والإسلاميةِ .

2- أبرزتِ الدِّراسةُ أثرَ عِلْمِ الحديثِ في دراسةِ السُّهيليِّ اللُّغويَّةِ ؛ لأنَّه اكتفى بالمصادرِ اللُّغويَّةِ التي ارتضاها المحدِّثون في دراستهم اللُّغويَّةِ والتَّاريخيةِ ، وكشفتِ الدِّراسةُ عن إعظامِ السُّهيليِّ لصحيحِ البخاريِّ (ت 256هـ) وصحيحِ مسلم (ت 261هـ) وأنَّ الحديثَ الصحيحَ حُجَّةٌ لُغويَّةٌ .

3- كشفتِ الدِّراسةُ عن تأثرِ السُّهيليِّ بمذهبهِ كمحدِّثٍ سُنِّيٍّ في دراسته اللُّغويَّةِ ؛ لأنه لم ينقلْ عن اللُّغويينِ المخالفينِ لمذهبهِ؛ ولذلك غاب عن الرُّوضِ الأُنْفِ الإمامُ ابنُ حزمِ الظَّاهريُّ والفراءُ والأصبهانيُّ صاحبُ الأغانِي والرَّمْشيريُّ

4- أبرزت الدِّراسةُ شَخْصِيَّةَ السُّهَيْلِيِّ الَّذِي لَمْ يَسَلِّمْ بِكَلِّ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ السَّابِقِينَ، بَلْ نَاقَشَهَا وَرَدَّ عَلَيْهَا بِحُجْجِهِ عَلَى مَخَالِفِهِ .

5- أظهرت الدِّراسةُ قُدْرَةَ الْإِمَامِ السُّهَيْلِيِّ فِي الرِّبْطِ بَيْنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَالدِّرَاسَةِ اللُّغَوِيَّةِ

6- كَشَفَتِ الدِّرَاسَةُ عَنْ عَقِيدَةِ السُّهَيْلِيِّ السُّنِّيَّةِ وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ إِعْظَامِهِ لِلصَّحَابَةِ الْكِرَامِ .

7- مَدَحَ السُّهَيْلِيُّ آرَاءَ ابْنِ إِسْحَاقِ اللُّغَوِيِّ وَوَصَفَهُ بِالْفَصَاحَةِ ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَقْبَلِ الْأَحَادِيثَ الَّتِي رَوَاهَا فِي السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ عَنْ عَمْرُو بْنِ عَبِيدٍ ، وَلَمْ يَتَّهَمَهُ بِانْتِحَالِ الشَّعْرِ كَمَا فَعَلَ ابْنُ سَلَامٍ الْجُمُحِيُّ (184) .

8- كَشَفَتِ الدِّرَاسَةُ عَنْ مُتَابَعَةِ السُّهَيْلِيِّ لِلْمَدَارِسِ النَّحْوِيَّةِ فِي الْمَشْرِقِ الْعَرَبِيِّ .

9- كَشَفَتِ الدِّرَاسَةُ عَنْ اتِّقَاءِ السُّهَيْلِيِّ لِآرَاءِ الْمَدْرَسَةِ الْكُوفِيَّةِ ، فَقَدْ غَابَ عَنِ الرَّوْضِ الْأَنْثْفِ الْفِرَاءُ ، وَلَكِنَّهُ أَكْثَرَ النِّقْلَ عَنِ الْإِمَامِ ثَعْلَبِ وَأَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ الْأَنْبَارِيِّ .

10 . قَالَ الْإِمَامُ السُّهَيْلِيُّ بِالْمَجَازِ اللَّغَوِيِّ وَلَمْ يَتَمَسَّكَ بِظَاهِرِ النُّصُوصِ .

وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ قَدْ وُفِّقْتُ فِيمَا قَصَدْتُ إِلَيْهِ . وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَحْقُقَ بِهِ النَّفْعَ ، وَيُيْلَعَ بِهِ الْقَصْدَ ، وَيَهْدِي بِهِ السَّبِيلَ إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ .

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ  
وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ .

\*\*\*

## فهرس المصادر والمراجع .

1\_ إتحاف الحنثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، للإمام أبي البقاء العكبري (ت 616 هـ)، تحقيق محمد إبراهيم السليم .

2\_ أحكام القرآن ، لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي (ت 542 هـ) ، تحقيق على محمد الجاوي ، ط ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة 1957 م .

3\_ أدب الكاتب ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوري (ت 276 هـ) ، شرحه الأستاذ على فاعور ، ط دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى 1408 هـ . 1988 م .

- 4\_ الأدب المفرد الجامع للأدب النبوية ، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256 هـ) ، بتخریجات محمد ناصر الدين الألباني ، ط دار الصديق الطبعة الأولى الجليل السعودية 1419 هـ . 1999 م
- 5\_ الإرشادات الجليلة في القراءات السبع من طريق الشاطبية ، تأليف محمد سالم محيسن . المطابع الأميرية 1420 هـ . 1999 م .
- 6\_ أسرار العربية ، للإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577 هـ) ، تحقيق محمد بهجة البيطار . ط الترفي دمشق 1377 هـ . 1957 م .
- 7\_ الأشباه والنظائر في النحو ، للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911 هـ) ، وضع هوامشه غريد الشيخ . ط دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى 1422 هـ . 2001 م .
- 8\_ الاشتقاق ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت 321 هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون . مطبعة السنة المحمدية الخانجي 1378 هـ . 1958 م .
- 9\_ الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت 316 هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، ط مؤسسة الرسالة ، بيروت الطبعة الثالثة 1417 هـ . 1996 م .
- 10\_ إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت 338 هـ) ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية 1405 هـ . 1985 م .
- عبد الله المرابط الترغي ، ط دار الغرب الإسلامي .
- 11\_ إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم الجوزية ، تحقيق وتعليق عصام الصباطي . ط . دار الحديث الطبعة الأولى 1414 هـ - 1993 م
- 12\_ إغاثة اللفهان من مصايد الشيطان ، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الشهرير بابين القيم الجوزية (ت 751 هـ) . ط . دار الكتب العلمية .
- 13\_ أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك ، لأبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير . مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده .
- 14\_ ألفية ابن مالك في النحو ، لأبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت 600 هـ) ، ط ، مكتبة الآداب . الطبعة الأولى 1394 هـ . 1974 م .
- 15\_ أمالي السهيلي أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي (ت 581 هـ) ، في النحو واللغة والحديث والفقہ ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنّا ، ط السعادة 1977 م .
- 16\_ إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للوزير جمال الدين أبي الحسن على بن يوسف القفطي (ت 624 هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . الهيئة المصرية العامة للكتاب . الطبعة الثانية 1401 هـ . 1981 م
- 17\_ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد . ط . دار إحياء التراث العربي .
- 18\_ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت 761 هـ) ، تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط دار الطلائع 2004 م .

- 19 \_ الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (337 هـ) ، تحقيق الدكتور مازن المبارك . ط دار النفائس بيروت الطبعة السادسة 1416 هـ - 1996 م .
- 20 \_ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، لعماد الدين إسماعيل بن مر بن كثير (ت 774 هـ) . تحقيق أحمد محمد شاكر . ط دار الفكر 1420 هـ - 2000 م .
- 21 \_ بدائع الفوائد، للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي المشتهر بابن القيم الجوزية (ت 751 هـ) ط إدارة المطبعة المنيرية .
- 22 \_ بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد الحفيد ، تحقيق فريد بن عبد العزيز الجندي . ط دار الحديث 1425 هـ - 2004 م .
- 23 \_ البداية والنهاية ، لأبي الفداء الحافظ ابن كثير ، تحقيق أحمد عبد الوهاب فتوح . ط دار الحديث الطبعة . الخامسة 1418 هـ - 1998 م .
- 24 \_ البرهان في علوم القرآن ، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت 794 هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . ط . دار التراث .
- 25 \_ بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأحمد بن يحيى بن عميرة الضبي (ت 599 هـ) ط . دار الكاتب العربي 1967 م .
- 26 \_ البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق الدكتور عبد الحميد طه . ط . الهيئة المصرية العامة للكتاب 2006 م .
- 27 \_ تاريخ الرسل والملوك ، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310 هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . ط دار المعارف الطبعة الرابعة 1977 م .
- 28 \_ تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازلت العرب ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت 476 هـ)، مطبوع على هامش (الكتاب) ط . بولاق 1316 هـ .
- 29 \_ تذكرة الحفاظ ، للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748 هـ) ط دار الفكر العربي .
- 30 \_ الترغيب والترهيب من الحديث الشريف ، للإمام عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت 656 هـ)، ضبط أحاديثه مصطفى محمد عمارة . ط دار الحديث 1407 هـ - 1987 م .
- 31 \_ التعريفات ، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت 816 هـ) . ط الدار التونسية للنشر 1971 م .
- 32 \_ تقريب التهذيب ، لابن حجر العسقلاني ، حققه وعلّق عليه صلاح الدين بن عبد الموجود . ط . دار ابن رجب المنصورة 1425 هـ - 2004 م .
- 33 \_ تهذيب إصلاح المنطق ، للخطيب التبريزي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة . ط . دار الآفاق الجديدة.
- 34 \_ توضيح العقائد في علم التوحيد ، لعبد الرحمن الحريري . مطبعة الحضارة الشرقية 1352 هـ - 1933 م .
- 35 \_ جامع البيان في تفسير القرآن ، لأبي جعفر بن جرير الطبري (ت 310 هـ) ، تحقيق أحمد محمد شاكر . ط مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى 1420 هـ . 2000 م .
- 36 \_ الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت 671 هـ) مكتبة الصفا . الطبعة الأولى 1425 هـ - 2005 م .

- 37 \_ حاشية الأمير على شرح عبد السلام على الجوهرة في علم الكلام . مطبعة محمد على صبيح وأولاده . 1373 هـ - 1953 م .
- 38 \_ الخصائص ، لابن جنيّ (ت 392 هـ) ، تحقيق الأستاذ محمد على النجار . ط . الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الرابعة 1999 م .
- 39 \_ الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ، للدكتور جورج ميتري عبد المسيح وهاني جورج تابري . ط . مكتبة لبنان الطبعة الأولى 1410 هـ - 1990 م .
- 40 \_ ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري (ت 50 هـ) ط دار صادر . بيروت .
- 41 \_ الرّد على النحاة، لأبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي (ت 592هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف . ط دار المعارف 1988 م .
- 42 \_ الرّسالة ، للإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعي (ت 204 هـ) ، شرح وتحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر . ط دار التأصيل . المنصورة . الطبعة الأولى 2008 م .
- 43 \_ زاد المعاد في هدي خير العباد ، لابن القيم الجوزية (ت 751 هـ) ، تحقيق عماد زكي البارودي . المكتبة التوفيقية .
- 44 \_ سرُّ صناعة الإعراب ، لابن جني (ت 392 هـ) ، تحقيق الأساتذة مصطفى السقا والدكتور محمد الزفزاف و عبد الله أمين وإبراهيم مصطفى . ط إدارة إحياء التراث القديم.
- 45 \_ سنن الترمذي ، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت 279 هـ) ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر . ط دار الحديث .
- 46 \_ سنن أبي داود ، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت 275 هـ) ، مراجعة وضبط وتعليق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد .
- 47 \_ السيرة النبوية ، لابن هشام المعافري الحميري (ت 213 هـ) ، حققها الأساتذة مصطفى السقا وإبراهيم الإيباري وعبد الحفيظ شلي . ط دار القلم . بيروت .
- 48 \_ شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . ط دار التراث الفاهرة . الطبعة العشرون 1400 هـ - 1980 م .
- 49 \_ شرح جمل الزجاجي ، لأبي الحسن على بن مؤمن بن محمد بن عليّ بن عصفور الإشبيلي (ت 669 هـ) ، وضع هوامشه فوّاز الشعار . ط دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى 1419 هـ . 1998م
- 50 \_ شرح الرضيّ على الكافية ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر . ط جامعة قاريونس 1398 هـ - 1978 م .
- 51 \_ شرح الطحاوية في العقيدة السلفية ، لعليّ بن محمد بن أبي العز الحنفي (ت 792 هـ) ، تحقيق أحمد بن عليّ . ط دار الحديث . القاهرة 1421 هـ - 2000 م .
- 52 \_ شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت 328 هـ) تحقيق وتعليق الأستاذ عبد السلام محمد هارون . ط دار المعارف بمصر . الطبعة الثانية .
- 53 \_ شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت 770 هـ)

- دراسة وتحقيق الدكتور الشريف عبد الحسيني البركاتي . ط المكتبة الفيصلية . مكة المكرمة . الطبعة الأولى 1406 هـ - 1986 م .
- 54 \_ صحيح البخاري ، للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَدْرُزِيَه البخاري ( ت 256 هـ ) ، رقمه ووضعه فهرسه الأستاذ طه عبد الرؤوف سعد . ط مكتبة الإيمان المنصورة 1423 هـ - 2003 م .
- 55 \_ صحيح الجامع الصغير وزيادته ، لمحمد ناصر الدين الألباني . ط المكتب الإسلامي . الطبعة الثالثة 1408 هـ - 1988 م .
- 56 \_ صحيح مسلم ، للإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري ( ت 261 هـ ) بشرح الإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ( ت 676 هـ ) . ط دار الريان للتراث . القاهرة الطبعة الأولى 1407 هـ - 1987 م .
- 57 \_ طبقات الحفّاظ ، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ( ت 911 هـ ) . ط دار الكتب العلمية - بيروت . الطبعة الأولى 1402 هـ - 1983 م .
- 58 \_ طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي ( ت 231 هـ ) ، قرأه وشرحه الأستاذ محمود محمد شاكر . ط الزخائر 1973 .
- 59 \_ علم أصول الفقه ، للأستاذ أحمد إبراهيم بك ( ت 1945 م ) ط دار الأنصار 1357 هـ - 1939 م .
- 60 \_ العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي . صلى الله عليه وسلم ،، للقاضي الحافظ أبي بكر العربي ( ت 543 هـ ) ، تحقيق محب الدين الخطيب . ط وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف . السعودية 1419 هـ .
- 61 \_ غريب الحديث ، للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ( ت 224 هـ ) ط دار الكتاب العربي بيروت ، بإعانة دار المعارف العثمانية . الهند 1396 هـ . 1976 م .
- 62 \_ الغريب المصنّف ، للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ( ت 224 هـ ) ، حققه الدكتور محمد المختار العبيدي . ط المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون .
- 63 \_ فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ( ت 852 هـ ) ، قدم له وعلق عليه إبراهيم محمد الجمل . ط دار القلم للتراث .
- 64 \_ فقه اللغة وسرّ العربية ، لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي ( ت 425 هـ ) ، تحقيق سليمان سليم الباب . ط دار الحكمة . دمشق 1404 هـ - 1984 م .
- 65 \_ فهرس شواهد سيبويه ، صنعه الدكتور أحمد راتب النفاخ . ط دار الإرشاد . بيروت الطبعة الأولى 1389 هـ - 1970 م .
- 66 \_ أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ، للدكتور محمد إبراهيم البنا . ط دار البيان العربي جدة . الطبعة الأولى 1405 هـ - 1985 م .
- 67 \_ القرآن الكريم برواية الإمام حفص بن المغيرة البزار ( ت 180 هـ ) عن الإمام عاصم بن أبي النجود ( ت 127 هـ ) مصحف المدينة النورة . ط مجمع الملك فهد .
- 68 \_ الكامل في اللغة والأدب ، للعلامة أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد ( ت 285 هـ ) ،



- الجزء الأول . ط مطبعة الاستقامة 1364 هـ .
- 69 \_ كتاب الأفعال ، لأبي عثمان سعيد بن محمد المغافري السرقسطي ( ت 400 هـ ) ، تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف . ط مؤسسة دار الشعب للطباعة . القاهرة 1384 هـ . 1965 م .
- 70 \_ كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ) . المطبعة الأميرية بولاق .
- 71 \_ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ( ت 538 هـ ) ، شرح وضبط ومراجعة يوسف الحمادي . ط مكتبة مصر الفجالة .
- 72 \_ لسان العرب ، للإمام جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور المصري ( ت 711 هـ ) ، تحقيق عبد الله على الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي . ط دار المعارف . القاهرة .
- 73 \_ مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ( ت 291 هـ ) ، شرح وتحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون . ط دار المعارف بمصر . الطبعة الخامسة 2006 م .
- 74 \_ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني ( ت 392 هـ) تحقيق عليّ النجدي ناصف والدكتور عبد الحلیم النجار والدكتور عبد الفتاح شلبي . ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية . القاهرة 1424 هـ - 2004 م .
- 75 \_ مدارج السالكين ، لابن القيم الجوزية تحقيق الدكتور محمد كمال جعفر . ط الهيئة المصرية العامة للكتاب 1980 م .
- 76 \_ المدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف ط دار المعارف بمصر . الطبعة الثامنة 1999 م .
- 77 \_ الزهر في علوم اللغة وأنواعها، للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) شرحه وضبطه محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعليّ محمد البجاوي . ط دار التراث . القاهرة . الطبعة الثالثة .
- 78 \_ المسند ، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل ( ت 241 هـ ) شرحه وصنع فهارسه أحمد محمد شاكر وحمزة أحمد الزين . ط دار الحديث . الطبعة الأولى 1416 هـ - 1995 م .
- 79 \_ مصادر التراث النحوي ، للدكتور محمود سليمان ياقوت . ط دار المعرفة الجامعية 2000 م .
- 80 \_ معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ( ت 207 هـ ) ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي . ط الهيئة المصرية العامة للكتاب 1972 م .
- 81 \_ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، وضعه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي . ط دار الحديث 1422 هـ . 2001 م .
- 82 \_ معجم ونسك لألفاظ الحديث النبوي عن الكتب الستة وعن مسند الدارمي وموطأ مالك ومسند أحمد بن حنبل ، رتبته ونظمه لفيف من المستشرقين . نشره الدكتور أ . ي . ونسك . ط مكتبة بريل . ليدن 1936 م .
- 83 \_ المغني ، لابن قدامة المقدسي الحنبلي ( ت 620 هـ ) تحقيق الدكتور محمد شرف الدين خطاب والدكتور السيد محمد السيد والأستاذ سيد إبراهيم صادق . ط دار الحديث 1425 هـ - 2004 م .
- 84 \_ مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام الأنصاري المصري ( ت 761 هـ ) ، تحقيق الأستاذ محمد يحيى الدين عبد الحميد . ط دار الطلائع . القاهرة 2005 م .

- 85 \_ المتقضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد ( ت 285 هـ ) ، تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضية . ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة 1399 هـ .
- 86 \_ المنتخب من غريب كلام العرب ، لأبي الحسن عليّ بن الحسن بن حسين الهنائي المعروف بكراع النمل ( ت 310 هـ تحقيق الدكتور يحيى مراد . ط دار الحديث . القاهرة 1426 هـ - 2005 م .
- 87 \_ منهج البحث اللغوي ، للدكتور محمود سليمان ياقوت . ط دار المعرفة الجامعية 2003 م .
- 88 \_ الموسوعة الفقهية الكويتية . ط وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية . الكويت . الطبعة الثانية 1404 هـ - 1983 م
- 89 \_ الموطأ ، للإمام مالك بن أنس ( ت 179 هـ ) ، رقمه وخرّج أحاديثه وعلق عليه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي . ط دار الحديث . القاهرة . الطبعة الثانية 1413 هـ - 1993 م .
- 90 \_ موقف التُّحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، للدكتورة خديجة الحديثي . ط دار الرشيد للنشر . العراق 1981 م .
- 91 \_ نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم السهيلي ( ت 581 هـ ) ، حققه وعلق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ عليّ محمد معوض . ط دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى 1412 هـ - 1992 م .
- 92 \_ النحو الوايي ، للأستاذ عباس حسن . ط دار المعارف بمصر . الطبعة الخامسة 1975 م .
- 93 \_ نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، للشيخ أحمد بن محمد المقرئ التلمساني ( ت 1041 هـ ) ، حققه الدكتور إحسان عباس . ط دار صادر بيروت . 1388 هـ - 1968 م .
- 94 \_ النهاية في غريب الحديث والأثر ، للإمام أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري بن الأثير ( ت 606 هـ ) . ط دار إحياء الكتب العربي عيسى الباي الحلبي .
- 95 \_ نواسخ القرآن ، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي القرشي البغدادي ( 597 هـ ) ط دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان .
- 96 \_ بناييع الأحكام في معرفة الحلال والحرام ، لأبي عبد الله محمد بن زكري الأسفرايني ( ت 747 هـ ) تحقيق محمد حسين عبد الرحمن ، محمود محمد محمود . ط . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة . 1427 هـ - 2006 م .

## الهوامش

- 
- 1 - النساء : 82 .
- 2 - الرّؤس الأُنف : 286/2 . وانظُر نتائِج الفكرِ للسّهيليّ : 160 .
- 3 - السّهيليّ ومذهبه النّحويّ : 154 .
- 4 - الرّؤس الأُنف : 158/2 . وانظُر نتائِج الفكرِ : 216 ، 221 .

- 5 - انظر الرّوض الأثف : 301/3 .
- 6 - نتائج الفكر : 33 ، وانظر شرح الطحاويّة : 68 ، والجامع لأحكام القرآن : 99/1 .
- 7 - الصافات : 96 . وانظر البيان في غريب إعراب القرآن : 306/2 .
- 8 - انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبيّ : 71/15 " والأحسن أن تكون " ما مع الفعل مصدرا " .
- 9 - البقرة : 255 .
- 10 - الحديث بنفس الرواية . انظر صحيح مسلم : 810 ، ومختصر صحيح مسلم للمنذري : 2096 ، والجامع الصحيح : 204/3 .
- 11 - انظر في التفاضل بين سور القرآن البُرّهان في علوم القرآن : 438/1 ، وفتح الباري : 178/8 .
- 12 - الرّوض الأثف : 49/1 . وانظر حاشية الأمير على شرح عبد السلام على الجوهرة : 92 .
- 13 - نتائج الفكر للسّهيليّ : 32 .
- 14 - نفسه : 33 .
- 15 - شرح الطحاويّة لأبي العز الحنفي : 69 .
- 16 - الجامع لأحكام القرآن : 99/1 .
- 17 - انظر حاشية الأمير على شرح عبد السلام على الجوهرة : 94 " وعندنا أسماءه العظيمة كذا صفات ذاته قديمة " .
- 18 - الصافات : 96 .
- 19 - البيان في غريب إعراب القرآن : 306/2 .
- 20 - الكشاف للزّحشريّ : 684/3 .
- 21 - الجامع لأحكام القرآن : 71/15 ، وانظر توضيح العقائِد في علم التوحيد : 126 ، ولسان العرب [ حزم ] : 1152/2 " إنَّ الله يصنَعُ صناعَ الحزم " أفعال العباد " .
- 22 - البقرة : 163 .
- 23 - المسد : 1 .
- 24 - الإخلاص : 1 .
- 25 - البُرّهان في علوم القرآن للزّكشبيّ : 438/1 ، وانظر فتح الباري لابن حجر : 178/8 . " لأعلمنك سورة هي أعظم السور " واستدل به على تفضيل بعض القرآن على بعض " .
- 26 - البقرة : 106 .
- 27 - النمل : 89 .
- 28 - الجامع لأحكام القرآن : 56/2 .
- 29 - صحيح البخاريّ حديث رقم : 2736 ، 7392 ، ومسند الإمام أحمد رقم : 7450 .
- 30 - الرّوض الأثف : 50/1 ، وانظر الجامع لأحكام القرآن : 237/7 .
- 31 - التوبة : 40 .
- 32 - العنكبوت : 45 .

- 33 - حاشية الأثير : 92 .
- 34 - الأعراف : 180 .
- 35 - مدارج السالكين : 68/1 . ط . الهيئة العامة المصرية .
- 36 - الجامع لأحكام القرآن : 100/1 ، ونفسه : 237/7 .
- " وإن دعوت بالأعم الأعظم فقلت : يا الله ، فهو متضمن لكل اسم " .
- 37 - الكشاف : 13/1 . وانظر لسان العرب [ أله ] : 115/1 .
- " وإذا قلت الله لم ينطلق إلا عليه سبحانه وتعالى " .
- 38 - انظر الباحث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير : 35 " المرفوع : هو ما أضيف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - قولاً أو فعلاً عنه ، والموقوف : ومطلقه يختص بالصحابي " .
- 39 - انظر غريب الحديث للهروي : 100/1 ، والنهية لابن الأثير : 58/1 .
- 40 - انظر المختصب لابن جني : 97/1 " أن العرب إذا نطقت بالأعجمي خلطت فيه " .
- 41 - التوبة : 8 ، 10 ، وانظر الجامع لأحكام القرآن : 59/1 .
- 42 - البتت بنفس النسبة والرواية انظر لسان العرب [ أله ] : 112/1 .
- 43 - انظر الحديث في غريب الحديث للهروي : 100/1 .
- 44 - الروض الأثف : 273/1 .
- 45 - غريب الحديث للهروي : 100/1 .
- 46 - لسان العرب [ إله ] : 191/1 .
- 47 - التوبة : 10 .
- 48 - غريب الحديث للهروي : 100/1 .
- 49 - التوبة : 8 .
- 50 - الكشاف للزحشرى : 281/2 .
- 51 - المختصب لابن جني : 97/1 ، وانظر النهاية لابن الأثير : 61/1 . " إن هذا لم يخرج من " إله " أي لم يخرج من ربوبية . والإله بالكسر هو الله " .
- 52 - لسان العرب [ أله ] : 113/1 ، وانظر تهذي الإصلاح للتبريزي : 87/1 . ط . الهيئة . " والأله : جمع أله وهي الحرب ، ومصدر أله بالحربة يؤله أله إذا طعنه بها . والإله : العهد والذمة " .
- 53 - حاشية الأثير على شرح الجوهرة : 94 . وانظر توضيح العقائد : 77 " لا يجوز أن يطلق على الله - تعالى اسم مأخوذ من صفة أو فعل إلا إذا ورد الإذن به من الشرع " .
- 54 - انظر الحديث في صحيح البخاري رقم : 3820 بدون رد " خديجة " وفتح الباري : 156/7 برواية " هو السلام ومنه السلام وعلى جبريل السلام " وانظر السيرة النبوية : 257/1 .
- 55 - انظر مجالس ثعلب : 164/1 " السلام والسلامة : البقاء ، والسلام : الله عز وجل " وانظر تصحيح الفصيح لابن درستويه : 242 .
- 56 - انظر حاشية الأثير على الجوهرة : " ورد أن الله هو السلام فمعناه المسلم حقيقة أو رب السلام " .

- 57 - انظر التَّهْيَاة لِابْنِ الْأَثِيرِ : 393/2 ، وَبَدَائِعِ الْفَوَائِدِ لِابْنِ الْقَيْمِ : 133/2 .
- 58 - الْأَنْبِيَاءُ : 69 . وَانظُرِ الْكَشَّافَ لِلزَّخَشَرِيِّ : 957/3 " وَالْمَعْنَى ذَاتُ بَرْدٍ وَسَلَامٌ " .
- 59 - الْقَدْرُ : 5 . وَانظُرِ إِعْرَابَ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ : 269/5 " خَيْرٌ كُلُّهَا " .
- 60 - الرَّوْضُ الْأَنْفُ : 281/1 . وَانظُرِ لِسَانَ الْعَرَبِ [ سَلَمٌ ] : 2077/3 .
- 61 - الْفَرْقَانُ : 63 وَانظُرِ الْجَامِعَ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ : 33/18 " السَّلَامُ " أَي ذُو السَّلَامَةِ مِنَ النَّقَائِصِ " .
- 62 - الْكِتَابُ لِسَيِّبَوَيْهِ : 1164 .
- 63 - التَّهْيَاة لِابْنِ الْأَثِيرِ : 393/2 .
- 64 - بَدَائِعِ الْفَوَائِدِ لِابْنِ الْقَيْمِ : 133/2 .
- 65 - لِسَانَ الْعَرَبِ [ سَلَمٌ ] : 2077/3 " وَالسَّلَامُ : السَّلَامَةُ وَالسَّلَامُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - اسْمٌ مِنْ أَسْمَائِهِ لِسَلَامَتِهِ مِنَ النِّقْصِ وَالْعَيْبِ وَالْفَنَاءِ " .
- 66 - فَتْحُ الْبَارِي لِابْنِ حَجَرَ : 156/7 .
- 67 - عَجْرُ بَيْتٍ مِنَ الْكَامِلِ لِحَسَانِ بْنِ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ . انظُرِ السِّيْرَةَ النَّبَوِيَّةَ : 270/3 ، وَدِيْوَانَ حَسَانَ بْنِفَسِ  
الرَّوَايَةُ : 12 وَوَصَدْرُهُ : \* يَجُوبُ مُعْصِفَةً تُفَرِّقُ جَمْعَهُمْ \*
- 68 - انظُرِ التَّهْيَاة لِابْنِ الْأَثِيرِ : 418/2 .
- 69 - انظُرِ تَوْضِيحَ الْعَقَائِدِ لِلْحَرِيرِيِّ : 77 . وَبَدَائِعِ الْفَوَائِدِ لِابْنِ الْقَيْمِ : 168/1 .
- 70 - انظُرِ التَّهْيَاة لِابْنِ الْأَثِيرِ : 179/2 .
- " الرَّبُّ تَطَلَّقَ فِي اللُّغَةِ عَلَى الْمَالِكِ وَهُوَ السَّيِّدُ وَالْمُدَبِّرُ وَالْمُرْتَبِعُ وَالْقَيْمُ " .
- 71 - الرَّوْضُ الْأَنْفُ : 298/3 . وَانظُرِ لِسَانَ الْعَرَبِ [ رَبٌّ ] : 1546/3 .
- 72 - التَّهْيَاة : 417/2 .
- 73 - فَتْحُ الْبَارِي لِابْنِ حَجَرَ : 469/7 .
- 74 - تَوْضِيحُ الْعَقَائِدِ : 77 .
- 75 - صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ حَدِيثٌ رَقْمٌ : 3043 ، وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ : 1768 .
- 76 - نَفْسُهُ حَدِيثٌ رَقْمٌ : 2704 .
- 77 - آلُ عِمْرَانَ : 39 .
- 78 - لِسَانَ الْعَرَبِ [ سَوْدٌ ] : 2145/3 .
- 79 - التَّهْيَاة : 417/2 .
- 80 - بَدَائِعِ الْفَوَائِدِ : 168/1 .
- 81 - انظُرِ الْجَامِعَ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ لِلزَّخَشَرِيِّ : 108/12 " تَمَّتْ الرَّجْعَةُ كَيْ يَعْمَلَ صَالِحاً فِيمَا تَرَكَ " .
- 82 - سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ : 99 وَانظُرِ إِعْرَابَ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ : 122/3 .
- 83 - الْمُؤْمِنُونَ : 98 .
- 84 - انظُرِ الْكَشَّافَ لِلزَّخَشَرِيِّ : 263/3 " وَأَمَّا الْكَافِرُ فَيَقُولُ رَبِّ ارْجِعُونِي " .

- 85 - الرَّؤُوسُ الْأُنْفُ : 12/3 . وَأَنْظُرُ النَّهَائِيَةَ لِابْنِ الْأَثِيرِ : 202/2 " والرجعة : مذهب قوم من العرب في الجاهلية ومذهب طائفة من فرق المسلمين من أولي البدع والأهواء " .
- 86 - ق : 24 .
- 87 - إِغْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ : 122/3 . وَتَوْضِيحُ الْعَقَائِدِ : 12 .
- 88 - أَنْظُرُ الْبَيَانَ فِ عَرَبِ إِغْرَابِ الْقُرْآنِ : 189/2 .
- 89 - الْكَشَّافُ لِلزَّمْخَشَرِيِّ : 263/3 .
- 90 - جَامِعُ الْبَيَانَ لِلطَّبْرِيِّ : 69/12 .
- 91 - الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ لِلْفَرُطِيِّ : 108/12 .
- 92 - عَجْرُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ لِعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسِ السُّلَمِيِّ . أَنْظُرُ السِّيَرَةَ النَّبَوِيَّةَ : 105/4 . وَصَدْرُهُ : \* نُبَايُغُهُ بِالْأَحْسَبِيِّينَ وَإِنَّمَا \* .
- 93 - الْفَتْحُ : 10 . وَأَنْظُرُ الْجَامِعَ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ : 192/16 " يده في الثواب فوق أيديهم في الوفاء " .
- 94 - أَنْظُرُ الْحَدِيثَ فِي النَّهَائِيَةَ لِابْنِ الْأَثِيرِ : 300/5 .
- 95 - التوبة : 104 ، وَأَنْظُرُ الْكَشَّافَ : 330/2 " يأخذ الصدقات : هو مجاز عن قبوله لها " .
- 96 - أَنْظُرُ الْحَدِيثَ صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ رَقْمَ : 1410 ، وَرِيَاضَ الصَّالِحِينَ رَقْمَ : 561 ص 182 .
- 97 - الرَّؤُوسُ الْأُنْفُ : 145/4 ، وَأَنْظُرُ لِسَانَ الْعَرَبِ [ يَدِي ] : 4953/6 " اليد : النعمة ، واليد القدرة ، واليد الملك ، واليد السلطان ، واليد الطاعة ، واليد الجماعة ، واليد الكف . وقال أبو إسحاق : اليد من أطراف الأصابع إلى الكف " .
- 98 - جَامِعُ الْبَيَانَ لِلطَّبْرِيِّ : 210/22 .
- 99 - الْكَشَّافُ : 228/4 . وَأَنْظُرُ الْخَصَائِصَ لِابْنِ جَيْيٍّ : 251/3 .
- 100 - النَّهَائِيَةُ : 300/5 .
- 101 - ص : 75 . وَأَنْظُرُ الْجَامِعَ لِلْفَرُطِيِّ : 166/15 .
- 102 - شَرْحُ الطَّحَاوَيْتِ لِأَبِي الْعَزِّ الْحَنْفِيِّ : 16 . وَأَنْظُرُ حَاشِيَةَ الْأَمِيرِ : 95 " وكلُّ نصٍّ أوهم التشبيه أوله أو فَوْضٌ وَرُمْ تَنْزِيهًا " .
- 103 - بَدَائِعُ الْفَوَائِدِ لِابْنِ الْقَيْمِ : 5/2 .
- 104 - أَنْظُرُ السِّيَرَةَ النَّبَوِيَّةَ : 284/1 .
- 105 - أَنْظُرُ التَّعْرِيفَاتِ : 24 " البداء : ظهور الرأي بعد أن لم يكن " .
- 106 - الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ . أَنْظُرُ لِسَانَ الْعَرَبِ [ بَدَا ] : 234/1 بنفس الرواية منسوب للشماخ ، وَأَنْظُرُ الْخَصَائِصَ لِابْنِ جَيْيٍّ : 341/1 وَمُعْنَى اللَّيْبِ : 51/2 ، وَالْبَيَانَ : 41/2 بغير نسبة .
- 107 - النَّسْخُ فِي اللُّغَةِ : عبارة عن التبدل والرفع والإزالة ، وفي الشريعة : هو بيان انتهاء الحكم الشرعي في حق صاحب الشرع ، وكان انتهاءه عند الله تعالى معلوما " أَنْظُرُ التَّعْرِيفَاتَ لِلجَزْجَانِيِّ : 125 .
- 108 - أَنْظُرُ صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ حَدِيثَ رَقْمَ : 3464 برواية ( بدا ) ، وَصَحِيحَ مُسْلِمَ 98/14 (كتاب الزهد) برواية " فأراد الله " وفي النَّهَائِيَةَ : 109/1 برواية " بدا " أي قضى بذلك .

- 109 - الرَّؤُضُ الْأُنْفُ : 8/2 .
- 110 - النَّهَائِيَّةُ : 109/1 .
- 111 - لِسَانُ الْعَرَبِ [ بدا ] : 234/1 . وَأَنْظُرُ الْفُرُوقَ اللَّغَوِيَّةَ : 287 .
- 112 - الْخِصَائِصُ : 235/3 . وَأَنْظُرُ الْبُرْهَانَ لِلزَّكَّاشِيِّ : 30/2 .
- 113 - الرَّسَالَةُ لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ : 106 ، وَأَنْظُرُ الْجَامِعَ لِلْقُرْطُبِيِّ : 51/2 .
- 114 - نَوَاسِخُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْجَوْزِيِّ : 16 .
- 115 - الْبَيْتُ مِنْ مَجْزُوءِ الْكَامِلِ لِعَبْدِ الْمَطْلَبِ بْنِ هَاشِمٍ . أَنْظُرُ شِقَاءَ الْعَلِيلِ : 712/2 ، وَالْأَشْبَاهَ وَالنَّظَائِرَ فِي النَّحْوِ : 241/1 . وَالْجَامِعَ لِلْقُرْطُبِيِّ : 311/1 وَحَاشِيَةَ الْأَمِيرِ : 18 .
- 116 - أَنْظُرُ إِعْرَابَ الْقُرْآنِ لِلتَّحَّاسِ : 223/1 .
- 117 - أَنْظُرُ لِسَانَ الْعَرَبِ [ أَهْلُ ] : 164/1 " أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ قَالَ أَعْطَيْتَكُمْ دَرَاهِمًا قَدْ حَذَفَ الْوَاوَ الَّتِي كَانَتْ بَعْدَ الْمِيمِ وَاسْكَنَ الْمِيمَ " .
- 118 - أَنْظُرُ الْجَامِعَ لِلْقُرْطُبِيِّ : 311/1 " وَقَالَ الْمَهْدِيُّ : أَصْلُهُ أَوَّلٌ ، وَقِيلَ أَهْلُ قَلْبَتِ الْمَاءِ هِمزةٌ ثُمَّ أُبْدِلَتْ الْهِمزةُ أَلْفًا وَجَمَعَهُ أَلُونَ وَتَصَغِيرُهُ أَوِيلٌ " .
- 119 - الرَّؤُضُ الْأُنْفُ : 70/1 . وَأَنْظُرُ النَّهَائِيَّةَ : 81/1 " أَلْ مُحَمَّدٌ هُمَ الَّذِينَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ " .
- 120 - الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ : 311/1 .
- 121 - شِقَاءُ الْعَلِيلِ فِي إِبْضَاحِ التَّسْهِيلِ : 711/2 .
- 122 - إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلتَّحَّاسِ : 223/1 .
- 123 - لِسَانُ الْعَرَبِ [ أَهْلُ ] : 164/1 .
- 124 - حَاشِيَةُ الْأَمِيرِ عَلَى شَرْحِ الْجَوْهَرَةِ : 18 .
- 125 - أَنْظُرُ السِّيَرَةَ النَّبَوِيَّةَ : 2/1 قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ : " إِنِّي قَدْ رَغِبْتُ فِيكَ لِقَرَابَتِكَ ، وَسَطْنَتِكَ فِي قَوْمِكَ " .
- 126 - أَنْظُرُ تَارِيخَ الطَّبْرِيِّ : 281/2 وَرَوَاتِهِ " وَكَانَتْ خَدِيجَةً أَوْسَطَ نِسَاءِ قَرِيشٍ نَسَبًا " .
- 127 - أَنْظُرُ الْكِتَابَ لِسَبِيئَوِيَّةِ : 242/2 .
- 128 - أَنْظُرُ النَّهَائِيَّةَ لِابْنِ الْأَنْبَرِيِّ : 184/5 " أَنَّهُ كَانَ مِنْ أَوْسَطِ قَوْمِهِ " مِنْ أَشْرَفِهِمْ وَأَحْسِبُهُمْ .
- 129 - الْقَلَمُ : 28 . وَأَنْظُرُ الْجَامِعَ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ : 171/18 " قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَمْنَلُهُمْ وَأَعْدَلُهُمْ وَأَعْقَلُهُمْ " .
- 130 - الْبَقْرَةُ : 143 . وَأَنْظُرُ الْكَشَّافَ لِلزَّحَّاكِيِّ : 1836/1 " أُمَّةٌ وَسَطٌ " خِيَارًا أَوْ " عَدْلًا " .
- 131 - أَنْظُرُ النَّهَائِيَّةَ : 183/5 " وَالصَّلَاةُ الْوَسْطَى لَأَنَّهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَقِيلَ : لِأَنَّهَا وَسَطٌ بَيْنَ صَلَاتِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ " .
- 132 - الرَّؤُضُ الْأُنْفُ : 213/1 .
- 133 - تَصْحِيحُ الْفَصِيحِ وَشَرْحُهُ لِابْنِ دَرَسْتَوِيَّةِ : 375 .
- 134 - إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلتَّحَّاسِ : 268/1 .
- 135 - لِسَانُ الْعَرَبِ لِابْنِ مَنْظُورٍ [ وَسَطٌ ] : 4833/6 ، وَأَنْظُرُ دَلَائِلَ النَّبُوَّةِ : 215/1 " لِمَا كَانَ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ صَفْوَةَ عِبَادِهِ وَخَيْرَةَ خَلْقِهِ لِمَا كَلَّفَهُمْ مِنَ الْقِيَامِ بِحَقِّهِ اسْتِخْلَاصِهِمْ مِنْ أَكْرَمِ الْعُنَاصِرِ ، وَأَمَدَهُمْ بِأَوْكَدِ الْأَوَاصِرِ حِفْظًا

- لنسبهم من قدح " .
- 136 - انظر حديث أبي لبابة مع يهود بني قريظة تاريخ الطبري : 585/2 ، وزاد المعاد : 126/3 .  
وفتح الباري : 471/7 .
- 137 - انظر صحيح البخاري حديث رقم : 3767 وروايته " فاطمة بضعة مني " .
- 138 - الرؤى الأنف : 282/3 .
- 139 - صحيح البخاري حديث رقم : 3767 .
- 140 - النهاية لابن الأثير : 339/4 .
- 141 - انظر لسان العرب [ بضع ] : 296/1 . " بَصَعَ اللَّحْمَ يَبْضَعُهُ بَضْعًا وَبَضْعًا تَبْعِيضًا : قَطَعَهُ ، وَالبَضْعَةُ : القِطْعَةُ منه " .
- 142 - فتح الباري : 119/7 .
- 143 - حاشية الأمير على الجوهرة : 127 .
- 144 - انظر مغني اللبيب لابن هشام : 262/1 " لا " أن تكون موضوعة لطلب الترك وتختص بالدخول على المضارع وتقتضى جزمه واستقباله ، سواء كان المطلوب منه مخاطباً أو غائباً أو متكلماً " .
- 145 - التوبة : 40 .
- 146 - يونس : 65 .
- 147 - آل عمران : 176 .
- 148 - طه : 121 .
- 149 - العنكبوت : 33 .
- 150 - انظر على ابن أبي طالب شخصيته وعصره : 244/2 " العصمة عند الشيعة الرافضة " .
- 151 - فصلت : 30 .
- 152 - انظر فتح الباري : 12/7 " فضائل الصحابة " وسمع أبو بكر أصواتهم فأقبل عليه لهم والخوف " .
- 153 - الرؤى الأنف : 233/2 وانظر شرح الطحاوي : 398 . " ونحُبُ أصحابَ رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم - ولا نفرطُ في حبِّ أحدٍ منهم ، ونبغضُ من يبغضُهُم ، وحبُّهم دينٌ وإيمانٌ وإحسانٌ ، وبغضُهُم كفرٌ ونفاقٌ وطغيانٌ " .
- 154 - طه : 68 .
- 155 - العنكبوت : 33 .
- 156 - الذاريات : 28 " لا تخف وبيشروه " .
- 157 - إعراب القرآن للنحاس : 215/2 .
- 158 - الشعراء : 62 .
- 159 - أحكام القرآن لابن العربي : 306/4 . وانظر العواصم من القواصم : 44 .
- 160 - المائة : 67 .



- 161 - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : 109/8 . وأنظر البدايعة والنهائية لابن كثير : 305/6 " والله الذي لا إله إلا هو ، لولا أبو بكر أستخلف ما عبد الله " .
- 162 - أنظر السيرة النبوية : 15/4 " ذكر غزوة مؤتة " .
- 163 - مريم : 71 . وأنظر الجامع لأحكام القرآن : 103/11 .
- 164 - أنظر لسان العرب [ ورد ] : 4810/6 .
- 165 - أنظر الحديث في رياض الصالحين : 451 ، حديث رقم : 1859 لفظ " الحمى من فيح جهنم فأبردوها بالماء "
- 166 - الرّوض الأُنْف : 78/4 .
- 167 - لسان العرب [ ورد ] : 4810/6 .
- 168 - القصص : 23 .
- 169 - الكتّاف : 121/3 .
- 170 - الأنبياء : 102 .
- 171 - المائة : 69 .
- 172 - مريم : 68 .
- 173 - مريم : 71 .
- 174 - مريم : 72 . برواية ورش عن نافع .
- 175 - إعراب القرآن للنحاس : 25/3 ، وأنظر شرح الطحاوية : 348 " والأظهر والأقوى أنه المرور على الصراط " .
- 176 - أنظر لسان العرب [ أحد ] : 35/1 " الأخد : وهو الفرد الذي لم يزل وحده ولم يكن معه آخر ، وهو اسم بُني لنفي ما يُذكر معه من العدد ، والهمزة بدل من الواو " .
- 177 - أنظر الحديث في النهاية لابن الأثير : 327/1 ، وصحيح الجامع : 99/1 برواية " أخذ جبل يُجئنا ونُحبه " .
- 178 - البقرة : 74 ، وأنظر الكتّاف : 145/1 " والخشية مجاز عن انقيادها لأمر الله " .
- 179 - الرّوض الأُنْف : 159/3 ، وأنظر الخصائص لابن جني : 444/2 " الحقيقة والمجاز " .
- 180 - النهاية لابن الأثير : 327/1 . وأنظر لسان العرب [ حب ] : 742/2 . " الحب : نقيض البغض ، والحب : الوداد والمحبة " .
- 181 - الكهف : 77 .
- 182 - الجامع لأحكام القرآن : 21/11 .
- 183 - صحيح البخاري حديث رقم : 3686 ، وأنظر فتح الباري لابن حجر : 47/7 .
- 184 - انظر الرّوض الأُنْف : ص 256/3 ، و طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي : ص 8/1 .